

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ١١١

اللاثين، ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين
السابقتين أو زائدا عنهما“.هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على
النحو الواجب بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/59/668؟
تقرر ذلك.

البند ٥٣ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه
والمسائل ذات الصلة

مشروع القرار (A/59/L.64)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء
أن الجمعية العامة كانت قد عقدت مناقشة مشتركة بشأن
البندين ١١ و ٥٣ من جدول الأعمال في جلساتها العامة
الرابعة والعشرين إلى التاسعة والعشرين خلال الفترة
١١-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وفيما يتعلق بالبند
٥٣ من جدول الأعمال، معروض على الجمعية العامة الآن
مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/59/L.64.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١١٣ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
(A/59/861)الرئيس (تكلم بالفرنسية): جريا على الممارسة
المتبعة، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة
A/59/861 التي تتضمن رسالة من الأمين العام مؤرخة
١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ وموجهة إلى رئيس الجمعية العامة يبلغ
بها الجمعية بأن ١٠ دول أعضاء متأخرة الآن عن تسديد
اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من
الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من

الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر
عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت
في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمةيتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إن الخبرات المتراكمة التي اكتسبت منذ إنشاء الأمم المتحدة تبرهن على أنه في عيون شعوبنا، فإن حقائق القوة التي كانت موجودة في عام ١٩٤٥ لم تعد لها قائمة منذ أمد بعيد. ولكي يتسنى لمجلس الأمن أن يضطلع بمهامه ويمارس صلاحياته بفعالية، فإنه بحاجة إلى إصلاح شامل يتضمن توسيع فئة الأعضاء الدائمين حتى يتواءم المجلس مع العالم المعاصر. وسيضمن هذا الإصلاح استجابة أفضل للطابع الناشئ والخصائص المتكررة للأخطار التي تتهدد السلم، إضافة إلى الامتثال لقرارات المجلس. بمزيد من المنهجية والفعالية. ويجب أن يتجلى التمثيل والمشاركة العادلة بشكل واضح في تكوين مجلس الأمن. واحترام تلك المبادئ هو وحده الذي يكفل الشرعية لقرارات المجلس.

ومشروع القرار A/59/L.64 يستهدف توسيع نطاق عضوية مجلس الأمن لكي تعكس الحقائق الجديدة. وكما يعبر مشروع القرار، فإن ذلك سيشكل توازناً للقوى قادراً على تعزيز استجابة المجلس لآراء جميع الدول الأعضاء واحتياجاتها، وبخاصة البلدان النامية، ويكفل اعتماد أساليب محسنة للعمل.

وينشئ مشروع القرار بشكل موضوعي الآليات اللازمة لتحقيق تلك النتيجة، والتي تشمل كفاءة الاستفادة الكاملة من العمليات الديمقراطية المتبعة في صنع القرارات في الجمعية العامة. ويقرر النظر في المستقبل في مسألة حق النقض، ويتوقع استعراض فعالية المجلس وتشكيله بعد انقضاء ١٥ سنة على بدء نفاذ التغييرات المقترحة.

وكما هو معروف على نطاق واسع، فإن مشروع القرار الذي قدمه اليوم وُضِعَ على أساس اقتراح قدمه الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وكرره الأمين العام في تقريره المعنون "في جو من الحرية

وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل ليتولى عرض مشروع القرار A/59/L.64.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):
يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/59/L.64 نيابة عن الدول التالية المشاركة في تقديمه: أفغانستان، ألمانيا، أوكرانيا، أيسلندا، باراغواي، بالاو، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بوتان، بولندا، توفالو، جزر سليمان، الجمهورية التشيكية، جورجيا، الدانمرك، فرنسا، فيجي، كيريباس، لاوس، لاوس، لاتفيا، ملديف، ناورو، هايتي، الهند، هندوراس، اليابان، اليونان، إلى جانب الدولتين المشاركتين في تقديم مشروع القرار اللتين انضمتا إلى المبادرة منذ يوم الخميس الماضي، الموافق ٧ تموز/يوليه، وهما جزر مارشال وليتوانيا.

في البداية، أود أن أعرب عن خالص الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب، مشيداً بقيادتكم الفذة في إدارة أعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، وخاصة العملية التحضيرية لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر القادم.

ومع اقتراب حلول الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة، يخامر الأعضاء كافة شعور ملح بضرورة زيادة فعالية المنظمة في جميع المجالات، ولاسيما في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وإدراك الحاجة إلى التغيير يفصح عنه بشكل خاص في أوساطنا جميعاً.

ويدرك مقدمو مشروع القرار إدراكاً قوياً أن تدارسه من قبل ١٩١ عضواً في الأمم المتحدة يشكل خطوة تاريخية في إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ومن شأن نصوص مشروع القرار هذا أن تقوي المنظمة العالمية بشكل كبير وأن تصلح مجلس الأمن، وهو الهيئة الرئيسية التي أناط بها الميثاق المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

الجدد وجميع أعضاء الأمم المتحدة. وسوف تشكل آلية الاستعراض المتوخاة ضمناً إضافياً لذلك. وتشجيع إحداث تغييرات هيكلية جوهرية ومجدية في مجلس الأمن سيسفر أيضاً عن تنقيح ممارسات مجلس الأمن وأساليب عمله.

إن البت في مشروع القرار هذا إنما يعني تحريك عملية ما من شك أنها ستولد زخماً هائلاً لصالح تعددية الأطراف وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، إضافة إلى تحقيق مزيد من التوازن والفاعلية في عمل مجلس الأمن. إنها عملية متى ما بدأت، ستصبح سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مالكة لها.

وبينما تستعد الأمم المتحدة لعقد مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الأمن والتنمية أمران مترابطان بطريقة لا تسمح بإحراز تقدم في مجال واحد بدون التقدم المستمر في المجال الآخر. ويشكل إيجاد تعريف أكثر شمولاً واستكمالاً للتهديدات الماثلة في الوقت الحاضر أمراً أساسياً لضمان أن تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب الشواغل الاجتماعية والاقتصادية وشواغل حقوق الإنسان لشعوب الأمم المتحدة بينما تتقدم الأمم المتحدة صوب ضمان السلام والأمن بكفاءة أكبر.

ويمثل التهديد المروع للهجمات الإرهابية-التي كشفت، مرة أخرى، بطريقة تصيب بالصدمة الوحشية والقسوة العشوائيتين لتلك الآفة-تذكراً أخرى، متكررة للأسف، بالحاجة إلى أن نستكمل تصوراتنا للتهديدات وأن نكيف بشكل مناسب هياكل للتصدي لها. ومن الواضح أن فعالية المجلس في المستقبل رهينة أيضاً للوجود الدائم لكبار المتبرعين الماليين وللذين هم أكثر رغبة ومقدرة للمساهمة في أعمال الأمم المتحدة.

إن الانتقاد الموجه إلى اقتراحنا لم يفلح حتى الآن في معالجة المسألة الأساسية للعضوية الدائمة بشكل واقعي.

“أفسح” (A/59/2005). ويسمح بمشاركة أقوى لجميع المجموعات الإقليمية في إطار تشكيل المجلس.

ومجموعة مقدمي مشروع القرار تتألف من بلدان غنية وفقيرة، وكبيرة وصغيرة، ودول جزرية ودول غير ساحلية، إلى جانب عضو دائم في مجلس الأمن. ولدى إعداد مشروع القرار، انخرط مقدموه في حوار مفتوح وشفاف ومكثف مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، هنا في نيويورك وفي العواصم على حد سواء. وتعكس النتيجة أوسع نطاق ممكن للآراء حول هذا الموضوع - بل في الواقع آراء أولئك الذين يسعون جاهدين من أجل إصلاح مجلس الأمن إصلاحاً حقيقياً ومجدياً، وذلك انطلاقاً من روح المشاركة البناءة في تلك العملية.

ومشروع قرارنا يقدم إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب للبت فيه قبل أيلول/سبتمبر. وتقديمه بعد انعقاد مؤتمر قمة رئيسيين قد سمح للبلدان في كل من أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي أن تمنع النظر بشأن في مزايا ومثالب التوسيع المقترح. وقد تشجعنا كثيراً بكون رؤساء الدول الأفريقية الذين تكلموا بصوت واحد في سرت قد اتخذوا موقفاً مماثلاً لموقفنا، وكذلك باجتماع رؤساء حكومات دول الجماعة الكاريبية في سانت لوسيا حيث أشار عدد لا بأس به من تلك الدول إلى أنها تميل إلى تأييد الاقتراح.

والقصد من تحقيق تشكيل أكثر توازناً في عضوية مجلس الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال توسيع ديمقراطي لكل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وهذا يمكن أن يتحقق من خلال اختيار الجمعية العامة لأعضاء دائمين جدد من أجل تصحيح الوضع الراهن وكفالة التمثيل الدائم للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وعلاوة على ذلك، فإن إضافة أعضاء دائمين جدد تختارهم الجمعية يقيم صلة مباشرة للمساءلة بين الأعضاء الدائمين

مدركا، أكثر من أي شخص آخر، للحاجة الماسة إلى المحافظة على الأمم المتحدة وتعزيزها بوصفها الأداة العالمية المتعددة الأطراف الوحيدة لمعالجة وحل الأزمات المتعددة الأوجه والمعقدة بشكل متزايد التي تؤثر على البشرية. ومرة أخرى، فإننا نحسن صنعا إذا عملنا بنصيحته.

وأود أن أوضح في هذا الصدد إننا لا نسعى إلى فرض طرح هذه المسألة للتصويت قبل أن تبثها الدول الأعضاء بشكل شامل في هذه المناقشة. وكما هو الحال منذ إنشاء مجموعة الأربعة قبل ١٠ أشهر، وخاصة الآن، نحن على استعداد، بمشاركة جميع مقدمي مشروع القرار، للدفع إلى الأمام بالحوار مع جميع المجموعات التي ترغب حقا في تشجيع تعزيز المنظمة وتعزيز قدراتها على التصدي للتهديدات المعاصرة للسلام والأمن. وقد ذكر وزراء خارجية ألمانيا والهند واليابان وبلدي في لندن يوم الجمعة الماضي، ٨ تموز/يوليه، أنه

”إزاء خلفية قرارات مؤتمر القمة الأخير للاتحاد الأفريقي في سرت ومؤتمر قمة الجماعة الكاريبية في سانت لوسيا، أكد الوزراء من جديد على استعدادهم لمواصلة الحوار مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية، فضلا عن مقدمي مشروع القرار والدول الأعضاء في الأمم المتحدة قاطبة“.

ووضعا لهذا القرار موضع التنفيذ، اجتمع الوزراء في تلك المناسبة مع وزير خارجية غانا نانا أدو دانكوا أكوفو - أدو، بصفته عضوا في الفريق الأساسي لآلية المتابعة المعنية بإصلاح الأمم المتحدة الذي أنشأه الاتحاد الأفريقي، لاستعراض التطورات في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي ومناقشة آفاق العمل المشترك في المستقبل العاجل فيما يتعلق بتوسيع وإصلاح مجلس الأمن.

واقصر توسيع المجلس على فئة الأعضاء غير الدائمين لن يعنى الحفاظ على الوضع الراهن فحسب، بل سيخاطر بزيادة التفاوتات في تكوين المجلس. ولن يفعل شيئا لتصحيح أوجه الاختلال الهيكلية للمجلس. وذكر البعض أيضا أنه ينبغي إخضاع اقتراحات مثل اقتراحنا لقرار بالإجماع - وهو ادعاء هدفه الحقيقي واضح بالنسبة لنا جميعا: فهو يهدف إلى إعاقاة العملية لا غير.

وردنا هو أن ندع الجمعية العامة تستخدم عمليتها الشاملة والديمقراطية في صنع القرار، وهو نفس الأسلوب الذي تسيّر به البرلمانات عملها اليومي. أما بالنسبة للحجة بأن العمل على اختتام هذه المسألة بعد ١٢ عاما من المناقشة ما زال إلى حد ما سابق لأوانه، فلا يمكننا سوى أن نعتبرها محاولة للتضليل.

ولا بد أن أؤكد على التصور المشترك بين مقدمي مشروع القرار وما بعدهم بأن الاختتام الناجح لمسعى إصلاح مجلس الأمن من شأنه أن يعزز شرعية تلك الهيئة وتحسين التمثيل فيها ويشكل دعما هاما جدا لتعزيز المنظمة، فضلا عن ضمان إحراز نتائج ناجحة لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. ونحن مقتنعون بأن اقتراحنا، في المضمون وفي الإجراء على حد سواء، يعزز بشكل فعال وواضح، وبطريقة مباشرة ومحددة، إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية تحت إشراف الأمم المتحدة ويسر تحقيق السلام والأمن في اتساق كامل مع مراعاة أغراض ومبادئ الميثاق. وذلك الهدف في متناول اليد الآن. ولا يجوز إضاعة مثل هذه الفرصة.

في الختام، من المهم أن أشير إلى ملاحظة الأمين العام، كوفي عنان، أنه لن يكون أي مسعى لإصلاح الأمم المتحدة مكتملا بدون إصلاح مجلس الأمن، وإلى توصيته بأن نعالج المسألة قبل أيلول/سبتمبر. وربما كان الأمين العام

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الجلسة العامة التاريخية، التي لا تبشر بنجاح مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر فحسب، بل تشير أيضاً إلى منعطف هام فيما يتعلق بمستقبل الأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأن الدول الأعضاء ستتمكن من اتخاذ القرارات اللازمة في ظل قيادتكم القوية والحكيمة؛ ويمكنكم أن تعولوا على التعاون التام لوفدي.

وفي الوقت ذاته، تؤيد اليابان تأييداً تاماً، بصفتها مشتركة في تقديم مشروع القرار الإطاري، البيان الاستهلاكي الذي أدلى به قبل قليل الممثل الدائم لجمهورية البرازيل، السفير ساردنبرغ، باسم مقدمي مشروع القرار.

عندما ينهض المجتمع الدولي لمواجهة التحديات التي نواجهها في عالم اليوم، لا يجوز ترك الأمم المتحدة على الهامش. وعلينا أن نصلح الأمم المتحدة ونجعلها منظمة قادرة على معالجة وقائع القرن الحادي والعشرين. وبعبارة أخرى، علينا أن ننشئ أماً متحدة جديدة للحقبة الجديدة، كما قال رئيس الوزراء السيد كيزومي العام الماضي من على هذا المنبر.

ومن بين تلك التغييرات، يجب أن يكون التغيير الجوهري إصلاح مجلس الأمن. ومجلس الأمن، بصفته الهيئة التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يضطلع بدوره بأقصى قدر من التعاون والمشاركة من جانب المجتمع الدولي. وتحقيقاً لذلك الغرض، يجب على مجلس الأمن أن يحسن تمثيله ليعبر بصورة أفضل عن عالم اليوم.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يُمدّد بموارد كافية لمواجهة التحديات بفعالية. والبلدان التي تمتلك الإرادة والموارد للاضطلاع بدور كبير في صون السلم

إن مقدمي مشروع القرار، في تقديمهم مشروع القرار الحالي، خطوا خطوة جريئة تمهد الطريق لإجراء تغيير حقيقي ذي مغزى في المنظمة. فلنواصل جميعاً متابعة تصميمنا على تحقيق عالم أفضل.

الأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن): أود بداية، سيدي الرئيس، أن أتقدم إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة، مقدرًا الجهود التي تبذلونها في دفع عملية الإصلاح في الأمم المتحدة. كما أود، في هذا الإطار، أن أؤكد مجدداً على دعم الأردن لكافة الجهود الرامية إلى تحقيق الإصلاح الذي نتطلع إليه، وأن أعبر عن تقديرنا لجميع الأفكار القيمة التي قدمت بهذا الصدد.

إن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل بدون إصلاح مجلس الأمن من خلال تطوير آليات عمله وتوسيع عضويته. لذلك، فإن الأردن يدعم بشكل عام مشروع القرار المعروض علينا اليوم عن اقتناع راسخ بأنه يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح في عملية إصلاح مستدامة وفاعلة. كما أن دعم الأردن للإطار العام لمشروع القرار يجسد التزامه وتمسكه بتعهداته ومواقفه حيال هذا الموضوع. ومع ذلك، فإننا نعتقد بأنه لا بد من عمل المزيد على صعيد تطوير وتعزيز آليات عمل المجلس، وإنه كان بالإمكان الأخذ بالمزيد من الأفكار التي جرى تداولها بهذا الشأن خلال الأشهر الماضية.

إننا نتفق مع ضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن بفتيتها، الدائمة وغير الدائمة، وإن مشروع القرار المعروض علينا يقدم أساساً ديمقراطياً لتوسيع تلك العضوية التي نؤمن بأن الدول العربية يجب أن تكون ممثلة فيها باستمرار.

أمامنا اليوم فرصة تاريخية للتغيير نحو الأفضل، فلنتمسك بالزخم المتاح ولنستغل هذه الفرصة لما هو في صالح الأمم المتحدة.

بكامل عضويتها. واليابان ستواصل العمل بطريقة شفافة وديمقراطية سعياً إلى اعتماد مشروع القرار، ونتوقع بحماس أن تشارك جميع الدول الأعضاء في تحقيق إصلاح مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بتوقيت البت في مسألة إصلاح مجلس الأمن، قال الأمين العام بوضوح في تقريره إنه "ينبغي أن توافق الدول الأعضاء على اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة الهامة قبل مؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥" (A/59/2005، الفقرة ١٧٠). وإن توقيت أي قرار هام يجب دراسته بتأن. وإننا لا نطالب بأي تعجل لا مسوغ له. لكن من المهم تذكركم الآتي.

أولاً، لقد ظلت المناقشات حول إصلاح مجلس الأمن جارية بشكل جاد لأكثر من عقد، منذ بداية التسعينات. ثانياً، صمم زعماء العالم في مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠ على "تكنيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه" (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٣٠)، وبذلك أعلنوا عزمهم السياسي على بلوغ النتائج. ثالثاً، التقديم اللاحق لتقرير الفريق الرفيع المستوى وتقرير الأمين العام، فضلاً عن تعميم مشروع القرار الإطاري المقدم من مجموعة البلدان الأربعة في أيار/مايو، دفع إلى إجراء مزيد من المناقشات المستفيضة بين الدول الأعضاء في المجموعات الإقليمية هنا في نيويورك وفي العواصم في شتى أنحاء العالم.

إن العضوية الدائمة ليست امتيازاً؛ بل هي واجب ومسؤولية على الأمم الراغبة في المساهمة والقادرة على تقديمها بفعالية إلى السلم والأمن الدوليين. وتؤمن اليابان إيماناً راسخاً، بصفتها أمة محبة للسلم تلتزم التزاماً تاماً بالمثل العليا للمنظمة وبأهدافها، بأنها يقع على عاتقها دور هام تضطلع به في صون السلم والأمن الدوليين، وكذلك في النهوض بجدول أعمال الأمن والتنمية، بأن تصبح عضواً

والأمن الدوليين يجب أن تشارك دائماً في عملية صنع القرار في المجلس. لذلك فإن مجلس الأمن بحاجة إلى توسيع في كل من فئتي عضويته الدائمة وغير الدائمة، بإضافة أعضاء جدد من البلدان النامية والمتقدمة النمو على قدم المساواة.

ونتيجة للمشاورات المكثفة مع الدول الأعضاء، قدمت اليابان، سوية مع ألمانيا والبرازيل والهند، وبدعم من المشاركين في التقديم، مشروع قرار إطاري إلى الجمعية العامة الأسبوع الماضي. وقد أصغينا بانتباه إلى آراء الدول الأعضاء، في كل من نيويورك والعواصم في شتى أنحاء العالم، وانتظرنا أيضاً نتائج اجتماعي قمة الاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية. إن أفريقيا عضو حيوي من أعضاء المجتمع الدولي، ولهذا فإن مشاركتها حاسمة لتحقيق إصلاح مجلس الأمن.

وفي ذلك الصدد، ترحب اليابان بتصميم أفريقيا على متابعة توسيع مجلس الأمن في كل من فئتيه الدائمة وغير الدائمة، كما أعلن في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الأخير في سرت. وفي الوقت ذاته، نرحب ببلاغ مؤتمر قمة الجماعة الكاريبية، الذي أظهر رغبة عدد هام من دول أعضاء الجماعة الكاريبية في دعم مشروع القرار.

ونؤمن بأن مشروع القرار هذا هو المقترح الملائم الوحيد القادر على كسب الدعم من أكثر من ثلثي الدول الأعضاء. واليابان تثمن حقيقة أن العديد من الدول الأعضاء قد أعربت بالفعل عن تأييدها لمشروع القرار، واليابان عازمة على بذل مزيد من الجهود نحو اعتماده بأقصى قدر من التأييد. وتجري اليابان، سوية مع المقدمين الآخرين، حواراً بناءً مع الدول الأعضاء يرمي إلى تحقيق الهدف الجماعي المتمثل بإصلاح مجلس الأمن.

ونظراً للقرارات المتخذة في اجتماعي قمة الاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية، فإننا مستعدون لمواصلة حوارنا مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية، ومع الأمم المتحدة

لقد ظلت مناقشاتنا حول الإصلاح رهينة طيلة أشهر لمسألة توسيع مجلس الأمن، التي أَلقت بظلالها الكثيرة لا على المسألة الأوسع للإصلاح الضروري لذلك الجهاز فحسب، وإنما أيضا على الجوانب الأخرى لإصلاح الأمم المتحدة، فعرضت للخطر عملية التغيير الهيكلي بأسرها للمنظمة وقسمت المجتمع الدولي بشكل خطير. وفضلا عن ذلك، ورغم أن إصلاح مجلس الأمن يفترض على نحو رئيسي أن يتناول الشواغل المتعلقة بإضفاء الديمقراطية على تلك الهيئة وجعلها أكثر تمثيلا ومشروعية عن طريق المشاركة الأوسع نطاقا والأكثر إنصافا في عمله من جانب جميع مناطق العالم، فإن ذلك الإصلاح، لسوء الطالع، لا يتصوره البعض سوى طريق لتحقيق طموحهم إلى العضوية في مجلس الأمن على أساس دائم.

وفي ذلك الصدد، حدد بجلاء رؤساء الدول أو الحكومات الأفريقية إطار ونتائج إصلاح المنظمة في مؤتمر القمة الذي عقد في سرت بتاريخ ٤ و ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وفي الإعلان الرسمي الذي اعتمده أكدوا على أن الإصلاح ينبغي أن يكون شاملا، وأنه ينبغي أن يتضمن جميع مكونات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي نفس الإعلان، أكدوا أيضا على الحاجة إلى تعزيز قيادة الجمعية العامة لتمكينها من أن تؤدي تامة دورها بوصفها الجهاز الأكثر تمثيلا وديمقراطية في منظومة الأمم المتحدة. وأخيرا، كرر رؤساء الدول والحكومات ذكر تصميمهم على ضمان نجاح توافق آراء إزولوبيني الذي، كما أذكر، يفصح عن موقف أفريقي حيال التنمية والأمن الجماعي ومنع الصراع وظروف استعمال القوة وأيضا الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة.

وعلى وجه أكثر تحديدا، في ما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن وعلى ضوء المقترحات والمواقف المطروحة على طاولة المفاوضات اليوم - وهي المقترحات والمواقف التي تعتبر كلها

دائما في مجلس الأمن. ونحن، على ذلك الأساس، مستعدون لعرض مطامنا على العضوية العامة للنظر فيها.

إن جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة أوسع بكثير من مجرد إصلاح مجلس الأمن. واليابان تولى أهمية كبيرة لمسائل مثل التنمية وإنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان وإصلاح الأمانة العامة ونظام الإدارة. وقد سبق أن أعربنا عن رغبتنا في تحقيق نتائج حقيقية في مجالات إصلاح الأمم المتحدة تلك ونعمل عن كثب مع وفود تشاظرنا التفكير لبلوغ تلك الغاية.

وفي الوقت ذاته، من الحيوي أن نغتنم زخم الإصلاح. ونؤمن بإمانا راسخا بأن اتخاذ قرار جريء بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن لن يؤخر عملية الإصلاح، وإنما سيخلق مزيدا من الزخم المطلوب لمعالجة مسائل الإصلاح الهامة الأخرى أثناء مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. وكما نشهد جميعا في الدورة الحالية للجمعية العامة، إن الأغلبية الساحقة تشاطر شعورا من الإلحاح تجاه إصلاح مجلس الأمن. ومن الواضح أن وقت اتخاذ القرار بشأن إصلاح مجلس الأمن قد حان.

ويحدونا ويطيد الأمل أن تُصدر الأجيال القادمة حكما طيبا على القرار الحاسم الذي سنتخذه لتهيئة أمم متحدة جديدة للحقبة الجديدة. واليابان لن تدخر جهدا في العمل مع الدول الأعضاء الأخرى لبلوغ تلك الغاية.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): قبل ثلاثة أسابيع دعا وفدي، في خطابه إلى الجمعية، إلى إجراء مناقشة واسعة حول إصلاح مجلس الأمن توضح بصورة قاطعة مواقف كل واحد، وتمكّن من إجراء مناقشة شفافة تماما لمختلف المقترحات المعروضة أمامنا، وتحدد معالم إصلاح المجلس المطلوب وتعيده إلى سياقه الصحيح - سياق الإصلاح الإجمالي للأمم المتحدة.

واسمحوا لي الآن بأن أوضح موقف أفريقيا إزاء مسألة حق النقض الشائكة.

مثل بلدان أخرى من حركة عدم الانحياز، اعتبرت الدول الأفريقية دوماً حق النقض حقاً عفا عليه الزمن وغير منصف وغير مبرر تماماً، ولذلك طالبت بإلغائه فوراً. وجرى الإعراب عن ذلك الموقف في إعلان سنة ١٩٧٦ الذي اعتمد في مؤتمر قمة موريشيوس، وهو مؤتمر عقدته منظمة الوحدة الأفريقية. ولم يتغير ذلك الموقف، وكررت أفريقيا بوضوح ذكر معارضتها المبدئية لحق النقض في إزولويني.

وفي نفس الوقت، تعتقد أفريقيا أنه ما دام الأعضاء الدائمون الحاليون يمتلكون حق النقض فمن غير الإنصاف وغير المعقول وغير المقبول أن يكون الأعضاء الدائمون الجدد محرومين من ذلك الحق. وفي الحقيقة أنه ليس من شأن أعضاء جدد بدون حق النقض أن يتوفر لديهم سبيل التأثير في الأحداث أو أن يكون في إمكانهم تغيير ما تسمى علاقات القوة أو التصرف بفعالية كما يرغبون داخل مجلس الأمن الذي تستمر سيطرة الأعضاء الدائمين الحاليين الخمسة عليه. إن ما يجعل العضوية الدائمة فريدة ليس دوام المقعد بقدر منح السلطات الذي تستتبعه تلك العضوية. وفضلاً عن ذلك فإن اللاتوازن الحالي الذي يُدعم قارة تتضمن ثلاثة أعضاء دائمين على الأقل لهم حق النقض من شأنه أن يصبح أسوأ؛ بينما يصاب مكان ودور الأعضاء غير الدائمين بمزيد من الضعف. وأخيراً، ما هي المصادقية التي تكون لمجلس كهذا وما مبدأ المساواة والديمقراطية اللذان يمكن للمجلس أن يستند إليهما لو كان هيئة ذات ثلاث طبقات تضم ثلاث مجموعات: الأعضاء الدائمين الذين لهم حق النقض، والأعضاء الدائمين بدون حق النقض، والأعضاء غير الدائمين؟

غير كافية حيال تطلعات أفريقيا المشروعة كما أعرب توافق آراء إزولويني عنها والتي يمكنها أيضاً أن تسبب الانقسام في القارة - فإن القادة الأفارقة الملتزمين بمبدأ التوزيع الجغرافي المنصف والمقتنعين بمزايا التناوب أقروا أن يقدموا على نحو مباشر إلى الجمعية العامة رؤيتهم لمجلس أمن موسع يكون أكثر تمثيلاً ومشروعية بما يتمشى مع الوقائع الدولية الجديدة. وأعرب عن تلك الرؤية في مشروع قرار اعتمده بالإجماع جمعية الاتحاد الأفريقي التي هي أعلى هيئة. ومشروع القرار ذلك الآن يعرض على الجمعية العامة للنظر فيه. وطلبت جمعية الاتحاد الأفريقي أيضاً إنشاء آلية متابعة وزارية تتكون من ١٥ بلداً لدعم موقف أفريقيا في الأمم المتحدة على نحو جماعي وموحد، وأيضاً لضمان تطلعاتها كما ترد في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

وتنطوي تلك الرؤية الأفريقية على إنشاء مجلس للأمن يكون فيه لقارتنا مقعدان دائمان متمتعان بنفس مزايا وامتيازات الأعضاء الدائمين الحاليين، بما في ذلك حق النقض، وأيضاً خمسة مقاعد غير دائمة. وآسيا يكون لها مقعدان دائمان إضافيان ومقعد غير دائم إضافي. ويكون لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مقعد دائم واحد ومقعد غير دائم إضافي. وتكون لمجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى مقعد دائم إضافي واحد، بينما يكون لمجموعة دول شرق أوروبا مقعد غير دائم إضافي واحد. وفي الوقت المناسب وبروح الوحدة والتضامن، سيقدر الاتحاد الأفريقي كيفية تخصيص مقاعده بما يتمشى مع إعلان سرت. ومن شأن مجلس موسع كهذا أن يعكس على نحو أشد أمانة وقائع العالم اليوم، وأن يسمح للمجلس بأن يكون أكثر إصغاءً إلى تطلعات جميع الدول الأعضاء، وأن يرفع ظلماً تاريخياً بحق أفريقيا التي هي اليوم القارة الوحيدة بدون مقعد دائم في مجلس الأمن.

حال ألا يطغى إصلاح مجلس الأمن على الإصلاح الشامل للأمم المتحدة أو أن يهدده، وهو أمر نبتغيه.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بكم إشادة عالية، سيدي الرئيس، على جهودكم المتواصلة كي تضمن أن يكون اجتماعنا في أيلول/سبتمبر بداية جديدة لمنظمتنا.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة

عن وفد باكستان، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة للجمعية العامة.

حينما اعتمد ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، قال الرئيس هاري ترومان، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، للوفود المجتمعمة:

”لقد أنشأتم أداة عظيمة للسلام والأمن والتقدم البشري في العالم“.

”وعلى العالم أن يستخدمها الآن.“

”وإن عجزنا عن استخدامها فسوف نكون قد ارتكبنا خيانة في حق كل الذين ماتوا لكي يتمكن من الاجتماع هنا في حرية وسلامة لإنشائها.

”وإن سعينا إلى استخدامها بأنانية، لمصلحة أمة واحدة أو أية مجموعة صغيرة من الأمم، فسوف نكون مذنبين بنفس الدرجة لاقتراطنا تلك الخيانة“.

(وثائق مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنظيم الدولي، سان فرانسيسكو، ١٩٤٥، المجلد ١، الصفحة ٦٨٧، بالانكليزية).

وحينما اقترح الأمين العام كوفي عنان، بعد حرب توزعت بشأنها الآراء، إنشاء فريق يعنى بإصلاح الأمم المتحدة، كان هدفه تعزيز الأمم المتحدة وتوحيدها لمواجهة التهديدات القديمة والجديدة. وللأسف، اختطفت هذا الجهد الهام منذ بدايته تقريبا، مجموعة صغيرة من الأمم التي تسعى

ولهذا السبب - ولن نقبل حلا توفيقيا بشأن هذا الموقف - نعتقد أن حق النقض عاملي رئيسي وجوهري من عوامل العضوية الدائمة. ولن نقبل حلا توفيقيا بشأن مطالبتنا بالحصول على مقعدين غير دائمين إضافيين؛ ونعتقد أن من المنصف أن يكون لأفريقيا مجموع خمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن.

إن مشروع قرارنا نص يقوم على الإنصاف والعدل وفي بتطلعات وشواغل أغلبية الدول الأعضاء. إنه يدعو إلى إنشاء مجلس للأمن يكون أكثر تمثيلا ومشروعية عن طريق تمكينه لجميع المناطق والقارات من المشاركة في إدارة الشؤون العالمية، وبذلك ضمانا لتأييدها وتعبئتها من أجل السلام والعدالة والتقدم. وغني عن البيان أننا بصفتنا أفارقة لا يمكننا منطقيا أن نؤيد أي مشروع قرار غير مشروع قرارنا. وأود أن أشير هنا إلى أن الموقف الذي اتخذته في سرت رؤساء الدول الأفارقة هو نفس الموقف الذي وافقوا عليه في هراري عام ١٩٩٧. ومن الحتمي أنه يختلف عن المقترحات التي قدمتها مجموعات أخرى في وقت لاحق. ومن الطبيعي أننا نود أن يحظى مشروع قرارنا بأوسع تأييد ممكن وأن يكون محفزا لعملية الإصلاح في مجموعها.

وخلال الأيام والأسابيع المقبلة سنعمل في إطار آلية المتابعة لتوضيح وتأييد رؤيتنا لمجلس مجدد وموسع وذو طابع ديمقراطي أقوى، واضعين في الاعتبار أن إصلاح مجلس الأمن ليس سوى جزء واحد من عملية أوسع، أي القيام بإصلاح شامل وكامل للأمم المتحدة، وغير ذلك للعلاقات الدولية في مجموعها.

ومن الواضح أنه سيكون أمرا مثاليا لو تمكنت أفريقيا من استعادة مكانها ودرجتها مرة أخرى في هذه الذكرى السنوية الستين لمنظمتنا. إلا أن باستطاعة أفريقيا، إن دعت الضرورة إلى ذلك، أن تصبر وأن تضمن على أية

ففي قرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٩، قررنا التوصل إلى "أكبر قدر ممكن من الاتفاق على كل المسائل الرئيسية"، بما في ذلك، على وجه التأكيد إصلاح مجلس الأمن. وفي رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو، أعربت مجموعة الأربعة، أثناء تعميمها للنص بصفة غير رسمية، عن الرغبة في "حوار بناء بغية التوصل إلى أكبر قدر ممكن من الاتفاق". ونتيجة للرد الإيجابي لمجموعة الاتحاد من أجل التوافق، تم الاتفاق معكم، سيدي الرئيس، على الدخول معا في حوار بناء بصدد مسألة إصلاح مجلس الأمن.

إن طرح مشروع قرار مجموعة الأربعة له عدة مضاعفات خطيرة لا بد لنا جميعا أن نعيها. أولا، أن إصلاح مجلس الأمن سيظل، سواء أردنا أم لم نرد، جوانب أخرى من إصلاح الأمم المتحدة بل وسيطغى عليها. ثانيا، أن القواعد التي عملنا على وضعها لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر، والجهد الدؤوب الذي يقوده الرئيس لبناء توافق في الآراء، سيتغير الآن: أصبح الآن من المستطاع تقديم قرارات عن مجموعة مسائل والتصويت عليها، بما في ذلك المسائل الأخرى موضع الخلاف مثل حقوق الإنسان، وإدارة الإصلاح والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. ثالثا، إن التصويت المسبب للخلاف على هذه المسألة سيؤدي إلى تسييس بل وإخراج العملية التحضيرية لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر برمتها عن مسارها.

إن آراء باكستان والأعضاء الآخرين من مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/59/L.64 ليست سرا. نحن نعارض مشروع القرار هذا بشدة لأسباب عدة.

أولا: إن مشروع القرار يتعارض ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وهو المبدأ الذي يكرسه ميثاق الأمم المتحدة. إن معظمنا، حين دخلنا الأمم المتحدة، لم يكن له

إلى الحصول على مزايا جديدة وغير متساوية لأنفسها في مجلس أمن موسع. وبعد إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، حدثت الضغوط بكل أنواعها على العضوية وعلى أمانته العامة وموظفين آخرين وعلى الدول الأعضاء للحصول على نموذج لتوسيع المجلس يمكن له أن يضمن بشكل أناني عضوية دائمة لتلك المجموعة الصغيرة من الأمم.

وخلال هذه الأشهر، اتخذ جهد ما تسمى بمجموعة الأربعة من أجل الحصول على دعم وتأييد موقفها أشكالا لو مورست في انتخابات وطنية لاعتُبرت بالتأكيد غير أخلاقية إن لم يكن أسوأ من ذلك. ولا يمكن لنتيجة إصلاح المجلس التي يتم التوصل إليها بمثل هذه الوسائل المشتبه فيها أن تكون مستدامة أو أن تقوي الأمم المتحدة. وينبغي لنا أن نعتمد مبادئ توجيهية في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة لمنع استخدام مثل تلك الوسائل لتشويه الإرادة الديمقراطية للشعوب والأمم الحرة.

ومما يزيد الطين بلة أن تلك الأنانية الذاتية قد صوّرت على أنها فضيلة. وإن الساعين وراء تلك المزايا الخاصة وتلك السلطة يتقمصون لباس الأبطال المدافعين عن الضعيف والمحروم، مؤكدين أن المزايا الخاصة التي يسعون من أجلها ستجعل المجلس أكثر تمثيلا وستُحيد سلطة الأعضاء الدائمين الحاليين. والتاريخ يشهد للكثيرين الذين أعلنوا أنهم جاؤوا لدفن قيصر لا للإطراء عليه.

وبالنيابة عن باكستان، وأنا واثق من أنني أتكلم بالنيابة عن كل أعضاء حركة الاتحاد من أجل توافق الآراء، أعرب عن أسفنا لأن مجموعة الأربعة قد تقدمت رسميا بطرح مشروع قرارها. هذه الخطوة - وما قيل بصدد العزم على تقديم مشروع القرار للتصويت عليه - تناقض قراراتنا واتفاقنا بصدد عملية استعداداتنا لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر.

يفشل في الحصول على أغلبية الثلثين في أي مرحلة من المراحل الثلاث، ونظرا لمعارضة عدد كبير من الدول المهمة للاقتراح وأيضا للاعتراضات أو التحفظات من بعض الأعضاء الخمسة الدائمين، فمن المحتمل جدا ألا يحدث تعديل الميثاق أبدا وفقا لنهج مجموعة الأربعة. وإذا سرنا وراء المجموعة في ذلك الطريق المسدود فسنهدر الفرصة الحالية لتحقيق إصلاح منصف ومقبول لمجلس الأمن.

وبدلا من الدخول في الطريق المسدود لمجموعة الأربعة، أود أن أعرض بدلا من ذلك مشروع القرار الذي وزعه أعضاء مجموعة "الاتحاد من أجل توافق الآراء" بوصفه نهجا يمكن أن يعالج المصالح والشواغل الشرعية لجميع الدول الأعضاء والمناطق الإقليمية ودون الإقليمية. وسمحوا لي أن أبرز مزايا اقتراحنا، وهو يعمم مرة أخرى اليوم مع بياني.

أولا، إن اقتراحنا منصف وعادل. فباقتراح زيادة عضوية مجلس الأمن من ١٥ إلى ٢٥ فهو لا يفرق بين الدول الأعضاء. وسيكون الجميع مؤهلين للانتخاب أو لإعادة الانتخاب وفقاً لمبدأ المساواة السيادية.

ثانياً، سيزيد تمثيلية المجلس. إذ ستغير نسبة غير المنتخبين إلى المنتخبين من ٢:١ إلى ٤:١ بدلا من ١:١ وفقاً لمشروع قرار مجموعة الأربعة. وتشير العملية الحسابية البسيطة أنه وفقاً لاقتراح مجموعة "الاتحاد من أجل توافق الآراء" ستتضاعف فرص جميع الدول، بما فيها الدول الأصغر، في عضوية مجلس الأمن.

ثالثاً، سيعزز مشروع قرار "الاتحاد من أجل توافق الآراء" المحاسبة من خلال آلية انتخاب أو إعادة انتخاب دورية. إذ ستظل الدول المنتخبة لتمثيل المناطق أو المجموعات خاضعة للمحاسبة أمام تلك المناطق أو المجموعات. ولكن إذا

خيار إزاء الأعضاء الخمسة الدائمين. ولكن اليوم لدينا خيار. ولن نختار تنصيب ست دول بمزايا خاصة وندفع أنفسنا أعضاء من الدرجة الثانية في المنظمة. علينا أن نتذكر أننا جميعاً قد دخلنا الأمم المتحدة بوصفنا دولا سيادية متساوية. ولن نقوض أساس عضويتنا ذاته في المنظمة.

ثانياً: إن مشروع القرار غير متساو. إنه سيمنح عضوية دائمة لإحدى عشرة دولة، ويترك ١٨٠ دولة أخرى لتتنافس على ١٤ مقعداً.

ثالثاً: إنه لن يعزز، بل سيقوض الديمقراطية والمساواة في مجلس الأمن. وإن نسبة الأعضاء الدائمين، وهم غير منتخبين، إلى الأعضاء غير الدائمين، وهم المنتخبون، ستزداد من ٢:١ إلى ما يقرب من ١:١. وسيصبح نصف أعضاء المجلس غير معين للمساءلة. والواقع أن كلمة "المساءلة" لا تظهر في مشروع قرار مجموعة الأربعة.

رابعاً: سيزيد مشروع القرار عضوية نادي أصحاب الامتيازات الذين ستكون لهم مصلحة حقيقية في التعامل مع معظم المسائل في مجلس الأمن، مما سيحرم الجمعية العامة من الأوكسجين وسيعزز من سيطرة مجلس الأمن.

خامساً: سيقبل مشروع القرار من فعالية وكفاءة مجلس الأمن بدلا من أن يزيدا إذ سيتطلب التوفيق الدائم بين مصالح ١١ من الأعضاء الدائمين بدلا من مصالح ٥ من أولئك الأعضاء.

سادساً: إن مشروع القرار هذا الذي يعني أن كسب جانب هو خسارة للجانب الآخر، مع ٦ فائزين و ١٨٠ خاسرا سيزيد من الانقسام والتوتر لا داخل الأمم المتحدة فحسب، بل وداخل مختلف الأقاليم، مما يتناقض وهدف تعزيز السلم والأمن.

سابعاً، إن نهج مجموعة الأربعة المعقد ذا الثلاث مراحل يؤدي في كل الأحوال إلى طريق مسدود. ويمكن أن

وإذا أراد الاتحاد الأفريقي أكثر من بلدين ليشغلا مقعديه الدائمين - بمعنى، اختيار نوع ما من أنواع التناوب على فترات - فسيكون ذلك ممكناً أيضاً في إطار اقتراح "الاتحاد من أجل توافق الآراء". ويمكن لهذا التغيير الدوري أن يكفل التمثيل المنصف والمتوازن لجميع المناطق دون الإقليمية الخمس لأفريقيا. ولكن إذا رأى الاتحاد الأفريقي أن تخصيص مقعد إضافي له أساسي لكفالة التنفيذ المنصف لجميع مناطقه دون الإقليمية، فإن وفد بلادي مستعد، على الأقل - وأنا متأكد من أن الأعضاء الآخرين في "الاتحاد من أجل توافق الآراء" مستعدون أيضاً - لمناقشة هذا مع أعضاء الاتحاد الأفريقي.

إننا نفهم تماماً رغبة أفريقيا في أن يكون لها نفس الحقوق التي تتمتع بها المناطق الأخرى. لكن رغبة الاتحاد الأفريقي في التمتع بكامل الحقوق تبدو مختلفة نوعياً عن حق النقض الذي يتمتع به حالياً الأعضاء الدائمون الخمسة. ونحن نفهم أن الاتحاد الأفريقي يسعى إلى الحصول على هذا الحق بالنيابة عن المنطقة الأفريقية بأسرها، وليس بوصفه حقاً يتمتع به بلد أو عدة بلدان. ويؤمن وفد باكستان بإمكانية تطوير سبل ووسائل في إطار اقتراح "الاتحاد من أجل توافق الآراء" لإعطاء أفريقيا القدرة الجماعية على الحفاظ على مصالحها في إطار مجلس أمن تم إصلاحه.

وترحب مجموعة "الاتحاد من أجل توافق الآراء" بأن الاتحاد الأفريقي قرر في مؤتمر قمته السعي إلى المفاوضات والدعم المتبادل من المجموعات الأخرى. وتتطلع مجموعة "التوافق" إلى مواصلة الحوار مع الاتحاد الأفريقي الذي كنا قد بدأناه قبل مؤتمر قمة سرت بغرض استعادة احتمالات مراعاة مواقف ومصالح كل منا في قرار نهائي بشأن إصلاح مجلس الأمن.

انتخبت لمقعد دائم، فلن تخضع للمحاسبة. وسيعزز مشروع القرار أيضاً، كنتاج عرضي، سلطة الجمعية العامة - وهي سلطة العضوية العامة - في العلاقة مع مجلس الأمن.

رابعاً، إن اقتراح "الاتحاد من أجل توافق الآراء" بسيط. فهو يقترح موافقة مباشرة على تعديلات الميثاق. وليس بحاجة إلى المرور عبر عملية معقدة لم تطرق من قبل مؤلفة من ثلاث مراحل. ويمكن أن يدخل هذا الاقتراح حيز النفاذ في وقت أقرب بكثير.

خامساً، إن اقتراحنا واقعي. فهو يمكن أن يراعي مصالح ومواقف جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك مصالح ومواقف الأعضاء الخمسة الدائمين، ويتمتع بالتالي بفرصة أكبر من اقتراح مجموعة الأربعة في الحصول على التصديق النهائي.

وقد تكون المرونة أكبر ميزة منفردة لاقتراح "الاتحاد من أجل توافق الآراء". فاستناداً إلى معادلات هندسية متغيرة، يمكن لهذا الاقتراح أن يراعي تطلعات ومصالح أغلبية الدول الأعضاء وأيضاً المجموعات الإقليمية مثل المجموعة الأفريقية.

ونفهم تماماً رغبة أفريقيا في تمثيل أكبر وأيضاً في حقوق مساوية لحقوق المناطق الأخرى. ونلاحظ من مشروع قرار الاتحاد الأفريقي والوثائق المصاحبة له التي اعتمدت في سرت أن الاتحاد الأفريقي يود أن ينتقي ممثليه، الذين سيمثلون الاتحاد الأفريقي ويعملون بالنيابة عنه. وإذا كان الاتحاد الأفريقي يود أن يرشح بلدين لعضوية مستمرة - بمعنى دائمة - في مجلس الأمن فيمكنه أن يفعل ذلك في إطار اقتراح "الاتحاد من أجل توافق الآراء". والفرق الوحيد هو أنه بموجب اقتراحنا سيحتفظ الاتحاد الأفريقي بسلطة كفالة محاسبة الدولة أو الدول المرشحة من خلال الانتخاب الدوري و/أو إعادة الانتخاب الدوري.

بمصالح جميع المعنيين أن يتم التعبير عنها إما في نص القرار أو في مرفقات متصلة أو بروتوكولات توافق عليها الجمعية العامة.

وإذا أريد لنا أن نحقق نتيجة يمكن أن نفي بمصالح كل الجماعات الرئيسية في الأمم المتحدة. فالمطلوب الآن ليس إجراء تصويت حاسم أو أمر وإنما اتخاذ قرار حكيم للبدء في عملية تحقيق تلك النتيجة. وما هو على المحك الآن هو نجاح أو فشل مؤتمر قمة شهر أيلول/سبتمبر. وما هو على المحك هو ما إذا كنا سنتوصل إلى قرارات مهمة بشأن التنمية والإصلاح الأصيل للأمم المتحدة، أم أننا سنهدر طاقتنا السياسية على طلبات أنانية وغير مثمرة في نهاية المطاف لحفنة من الدول الطموحة من أجل الحصول على امتيازات غير متساوية.

ما هو على المحك هو مصداقية الأمم المتحدة، وربما بقاءها. ما هو على المحك هو السلام والهدوء في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا. وإننا نحث الجمعية العامة على أن تتعد عن حافة الهاوية. فبدلاً من التصويت المؤدي إلى الانقسام دعونا نختار حواراً حاسماً. ولن يمكننا أن نبنى مرحلة جديدة من العلاقات الودية فيما بين أمم متساوية وذات سيادة في مطلع القرن الحادي والعشرين إلا من خلال الحوار وتوافق الآراء.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن وفدي يشكركم، سيدي، على تنظيم المناقشة حول إصلاح مجلس الأمن التي بدأت اليوم. وأعتقد، لسببين على الأقل، أن المناقشة قد بدأت في الوقت المناسب.

أولاً، ظلت منظمنا تنظر في مسألة توسيع المجلس منذ عدة سنوات. ولم تترك حجراً إلا وقلبت، وبخاصة منذ المناقشات المكثفة التي أطلق شرارتها تقرير الفريق الرفيع

وبالمثل، ترى مجموعة "توافق الآراء" أن هجنا يمكنه أن يفي بتطلعات المجموعات الإقليمية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى مثل منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية والجماعة الكاريبية وبلدان جزر المحيط الهادئ. فهي جميعها لديها مصالح سياسية وإقليمية شرعية تروج لها وتدافع عنها داخل مجلس الأمن. وكانت منظمة المؤتمر الإسلامي، وأعضاؤها البالغ عددهم ٥٧ يمثلون أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة، قد طلبت تمثيلاً ملائماً في المجلس يتلاءم مع عدد أعضائها. وتريد جامعة الدول العربية أيضاً وجوداً ملائماً ومتواصلاً في المجلس. وفي إطار نهج "توافق الآراء" يمكن أن تتأكد البلدان العربية من الحصول على مقعد من كل من أفريقيا وآسيا. ويمكن أيضاً لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تحصل على مقعد أو مقعدين إضافيين بالانتخاب من المناطق دون الإقليمية غير العربية في أفريقيا وآسيا.

وفي إطار اقتراح "الاتحاد من أجل توافق الآراء" يمكن لدول الجماعة الكاريبية ودول أمريكا الوسطى أن تأمل أيضاً في تمثيل ملائم لمنطقتيهما دون الإقليميتين. وبالمثل، يمكن لدول منتدى جزر المحيط الهادئ أن تسعى إلى الحصول على تمثيل ملائم من خلال آسيا. ويجب ملاحظة أنه في إطار اقتراح التوافق سيعزز تمثيل الدول الصغيرة بقدر كبير مقارنة باقتراح مجموعة الأربعة. إذ يمكنها التنافس على ٢٠ مقعداً منتخبا في إطار اقتراح التوافق، بدلاً من ١٤ مقعداً في إطار اقتراح مجموعة الأربعة.

أخيراً يمكن لنهج توافق الآراء أن يفي، وإن كان جزئياً، بتطلعات ومصالح مجموعة الأربعة وآخرين في الحصول على عضوية دائمة. ومثلما هو الحال في أفريقيا، يمكن للمناطق الأخرى أن تصل إلى اتفاقات على تمثيل أكثر تواتراً وأطول أجلاً أو حتى على تمثيل دائم لبعض البلدان داخل منطقة كل منها. ويمكن لهذه الترتيبات المحددة للوفاء

لقد قدمت أربعة بلدان - ألمانيا والبرازيل والهند واليابان - مشروع قرار، ونحن ندعم تطلعاتها الفردية. والمشروع يلي بصورة تامة المتطلبات المختلفة التي أشرت إليها. علاوة على ذلك، وكما نعلم جميعا، جاءت هذه نتيجة مناقشات طويلة ومعقدة. وأود أن أضيف نقطة أساسية أخرى بوضوح. فيما يتعلق بالمسائل الحساسة، بما في ذلك حق النقض، يتضمن مشروع القرار أحكاما لا لبس فيها وبالتالي فهي ملائمة. وعلى ذلك الأساس انضمت فرنسا إلى مقدمي مشروع القرار.

ويحدوني الأمل أن يحظى مشروع القرار بدعم واسع جدا عندما يطرحه مقدموه الرئيسيون للتصويت.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية):
أشارك زملائي في تقديم الشكر لكم بإخلاص، سيدي، على عقد هذا الاجتماع حول الموضوع الهام المعروض علينا.

لقد ظلت مسألة إصلاح مجلس الأمن الحساسة تستأثر بقسط من عملنا جميعا هنا في الأمم المتحدة. بل إن سلفي تولى طيلة ثلاث سنوات منصب نائب الرئيس المشارك للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. ومما يؤسف له أن الجهود التي بذلت في ذلك الوقت لم تكن كافية.

الفريق العامل المفتوح العضوية موجود منذ ١١ عاما ونصف، والجميع يعرفون، عن طريق المناقشات المفصلة التي استغرقت زمتنا طويلا، وجهات النظر الأساسية لمعظم الدول الأعضاء الأخرى بشأن تلك الأمور. وقد أدركت أغلبية الدول الأعضاء بالأمم المتحدة منذ بعض الوقت أنه، لئن كان توافق الآراء بنسبة ١٠٠ في المائة مرغوبا فيه، فإنه ببساطة بعيد المنال. لذلك يجب أن يكون الهدف الاقتراب بأكبر قدر ممكن من توافق الآراء من خلال المشاورات

المستوى الصيف الماضي. وكما قال الأمين العام، كل واحد يعلم أن الوقت قد حان لاختتام الممارسة.

ويصح هذا القول بصورة خاصة الآن إذ نقرب من المرحلة النهائية للإعداد لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. وبفضل العمل الجماعي المكثف الذي اضطلعت به الجمعية تحت توجيهكم، سيدي، ينبغي لرؤساء الدول والحكومات أن يكونوا قادرين بحلول شهر أيلول/سبتمبر على اتخاذ تدابير في كل الميادين - التنمية والأمن وحقوق الإنسان وهيكل منظماتنا وإدارتنا - التي نأمل أن تجدد الأمم المتحدة بأسرها تجديدا عميقا.

غني عن القول إن إصلاح مجلس الأمن عنصر هام من عناصر إصلاح الأمم المتحدة الشامل. ونعرف جميعا الدور الأولي لمجلس الأمن فيما يتعلق بالسلم والأمن. وذلك الدور يتزايد. والواقع أننا عند النظر في قائمة الأزمات في جدول أعمال المجلس ودراستها، نرى أن المجلس يضطلع بذلك الدور بصورة أساسية بالنيابة عن أكثر الأقاليم أو البلدان أو السكان هشاشة وتعرضا للمخاطر. لذا فمن الضروري أن نعزز فعالية مجلس الأمن عن طريق كفالة أن تعبر عضويته بصورة أفضل عن وقائع عالم اليوم.

وفرنسا منذ البداية تمسكت بالرأي بأنه، بغية بلوغ ذلك الهدف، يتعين توسيع مجلس الأمن في كل من فئتي العضوية فيه: الدائمة وغير الدائمة. إن العضوية الدائمة يجب أن توسع لتشمل دولا بإمكانها أن تقدم مساهمات كبيرة في صون السلم والأمن الدوليين. وفيما يتصل بالعضوية غير الدائمة، إننا أيضا بحاجة إلى إنشاء تمثيل جغرافي مناسب، وفقا للميثاق. أخيرا، يجب أن تحظى أفريقيا أيضا بتمثيل منصف، بما في ذلك في العضوية الدائمة. ولحسن الحظ، أن أفريقيا تمكنت، من خلال منظماتها الإقليمية، من إقامة شراكة مثمرة مع مجلس الأمن في إدارة أزماتها.

أساليب العمل في المجلس وليس فقط على تكوينه. إن أساليب العمل المحسنة، بما في ذلك قدر أكبر من الشفافية، هامة لجميع الدول، وبنفس القدر للدول الأصغر.

ونعتقد أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء يمكنها أن تؤيد التحسينات المقترحة في أساليب عمل المجلس كما ترد في الفقرات الفرعية (أ) إلى (ط) من الفقرة ٨ من الوثيقة A/59/L.64. وتنفيذ المجلس لتلك الفقرة سيعزز شفافيته وشموليته ومشروعيته وهكذا سيضيف إلى تفهم الدول الأعضاء لقراراته، مما يفضي إلى زيادة فعالية المجلس.

ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يراعي الآراء التي تتمسك بها. ولذلك تشارك أيسلندا في تقديم مشروع القرار A/59/L.64 وتحث البلدان الأخرى على تأييده.

وإذا اغتنمنا هذه الفرصة لإصلاح مجلس الأمن، بعد ٦٠ عاما على إنشاء الأمم المتحدة، ستعزز المنظمة دورها بوصفها محفلا عالميا لصون السلم والأمن في المستقبل القريب - الذي لا ريب في أنه ينطوي على التحدي. دعونا لا نفوت هذه الفرصة التاريخية.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية):
تحيط مجموعة الدول الأفريقية علما بمشروع القرار الذي عرضته ألمانيا والبرازيل والهند واليابان.

إن المناقشات الماضية والجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن بينت بجلاء أنه يوجد رأي متشاطر على نطاق واسع بشأن بضع نقاط هامة. ومنها حقيقة أن المجلس ينبغي توسيعه وجعله أكثر تمثيلا في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، وذلك لكي يعكس وقائع عالم اليوم، وهو العالم الذي تغير تغيرا جذريا خلال السنوات الستين الماضية. وتقر أفريقيا بالحاجة إلى أن يفكر المجلس مليا في الوقائع العالمية الراهنة وأن يكون أكثر استجابة إلى تطلعات جميع الدول الأعضاء، مراعيًا الحقيقة التي لا يمكن إنكارها، وهي أن

المكثفة واحترام وجهات نظر الآخرين. والعملية يجب أن تتوج حينئذ بأداة صنع القرار الديمقراطي الموجودة تحت تصرفنا: التصويت في الجمعية العامة هذه. ونرى أن وقت اتخاذ ذلك القرار قد حان وأن الاقتراح الوارد في الوثيقة A/59/L.64 يتضمن العناصر التي يمكن أن يجتشد حولها أوسع تأييد من الدول الأعضاء.

لقد نادى أيسلندا، طيلة سنوات، بجعل المجلس أكثر تمثيلا وأكثر مشروعية. وإن التكوين الحالي لمجلس الأمن لا يعكس الوقائع الجغرافية السياسية السائدة اليوم، ولا يعبر عن العضوية المتزايدة للأمم المتحدة. وما برحنا نشدد على وجهة نظرنا بأن إصلاح المجلس مسألة عاجلة وأن الحاجة كبيرة إلى جعل مجلس الأمن يتواءم مع التغيرات التي حدثت في السنوات الـ ٦٠ الأخيرة. ولم نكف عن اقتراح زيادة في المقاعد الدائمة وغير الدائمة. وبرأينا يجب أن تتمتع أفريقيا، على سبيل المثال، بالعضوية الدائمة. وقد كررت أيسلندا بالفعل القول إن تلك التغييرات طال انتظارها كثيرا. وتتفق مع الأمين العام بأن من الحكمة البت في إصلاح مجلس الأمن قبل مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر.

في المشاورات غير الرسمية التي أجرتها الجمعية العامة في ربيع هذا العام أعربت أيسلندا عن بعض الشواغل من أن بعض الأنماط المقترحة في وثائق سابقة يمكن أن تجعل وصول الدول الأصغر إلى عضوية مجلس الأمن أكثر صعوبة، خاصة من خلال التغيير التنظيمي لتكوين الجماعات الإقليمية. إن الدول الصغيرة تؤلف ما يقرب من نصف عضوية الأمم المتحدة، وإن مشاركتها جانب هام من جوانب تمتع مجلس الأمن بالشرعية.

أما الموقف الأيسلندي بشأن أساليب عمل المجلس فمعروف جيدا. إن فعالية المجلس لا يجوز الانتقاص منها. والإصلاح الشامل للمجلس يجب أن يشدد على تحسين

وآلية المتابعة التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح الأمم المتحدة، وهي الآلية التي أجازتها جمعية الاتحاد لرؤساء الدول والحكومات، على وشك أن تعقد اجتماعها في نيويورك لإجراء مشاورات مع الجهات ذات المصالح وجهات فاعلة أخرى في عضوية الأمم المتحدة لضمان تحقيق تطلعات أفريقيا كما يرد في توافق آراء إزولويني.

السيد سافوا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يشكركم، السيد الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة اليوم.

نود أن نبدأ بتقديم تعازينا إلى شعب وحكومة المملكة المتحدة في ما يتعلق بالموت والتدمير اللذين أصاباهما في الأسبوع الماضي، ٧ تموز/يوليه. ونتوجه بالإعراب عن مواساتنا في المقام الأول إلى أسر الموتى والجرحى، أسر الذين لا يزال أحباؤهم مفقودين ولا يزال من اللازم اقتفاء أثرهم ولشعب المملكة المتحدة كله.

إننا نؤيد عرض الممثل الدائم للبرازيل لمشروع القرار A/59/L.64 بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، وهو المشروع المعروض على الجمعية العامة عصر هذا اليوم.

وفيجي مشاركة في تقديم مشروع القرار ذلك. إن دراسة وفهم المشروع استغرقا بعض الوقت، ونعتقد أنه يضم كل شيء ذكرناه في مختلف المحافل. وتكرر فيجي ذكر اعتقادها بأن الهدفين الرئيسيين لإصلاح مجلس الأمن - مراجعة أساليب عمله وجعل مجموع الأعضاء فيه يمثلون تمثيلا واسعا وقائع توازن القوة في عالم اليوم - يتجلبان في نص مشروع القرار. وعلاوة على ذلك، تؤيد فيجي التوصية بتوسيع عضوية المجلس باستعمال النموذج ألف الذي هو أيضا أساس مشروع القرار.

معظم أفريقيا في عام ١٩٤٥، عندما كانت الأمم المتحدة في طور التكوين، لم يكن ممثلا وأنه نتيجة لذلك تبقى أفريقيا اليوم بدون التمثيل الدائم في مجلس الأمن الذي هو الهيئة الرئيسية المعنية بشؤون السلام والأمن الدوليين من هيئات الأمم المتحدة.

وإن رؤساء الدول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، إذ يعون الحاجة إلى ضمان حق أفريقيا المشروع في التمثيل المنصف والعادل ضمن العملية الكلية لإصلاح الأمم المتحدة، وإذ يقرون بأن كل مناطق العالم يجب أن تسعى، بروح التضامن، إلى بناء عالم يظلمه السلام والأمن والعدالة، قرروا، في اجتماع مؤتمر القمة الخامس الذي عقده في ليبيا بتاريخ ٤ و ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥، إعادة التأكيد على التزامهم القوي بتوافق آراء إزولويني. واعتمدوا أيضا ما يعرف اليوم بإعلان سرت. والموقف المشترك الأفريقي كما يتجلى في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت يشير بوضوح تام إلى موقف المجموعة الأفريقية إزاء توسيع مجلس الأمن. وهو يبين أن هدف أفريقيا أن تكون ممثلة تماما في جميع هيئات صنع القرار في الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، الهيئة الرئيسية لصنع القرار.

ولقد أقر رؤساء الدول والحكومات الأفارقة مشروع قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال مؤتمر قمة سرت. وفي ذلك المشروع اعتراف على تحقيق أهداف منها توسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة وتحسين أساليب عمله، وأيضا إعطاء الأعضاء الدائمين الجدد نفس المزايا والامتيازات التي يحظى بها الأعضاء الدائمون الحاليون، بما في ذلك حق النقض. وأخيرا، يعترف منح أفريقيا مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن، وأيضا زيادة مجموع أعضاء المجلس من ١٥ إلى ٢٦. والمجموعة الأفريقية ستعرض مشروع القرار ذلك قريبا.

التعاون النشط مع رئيس الجمعية العامة والميسرين سعيًا إلى إحراز نتائج إيجابية في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة وكفالة نجاح مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر.

وتؤيد الصين الإصلاح الضروري والرشيد لمجلس الأمن بغية تعزيز قدرته على التصدي للتهديدات والتحديات العالمية. ويظل موقفنا واضحًا ومتسقًا. ونعتقد، أولاً، أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يكون متعدد الأوجه، ويشمل كلا من توسيع العضوية وتحسين أساليب العمل. وفي الوقت نفسه، يجب كفالة سلطة مجلس الأمن وكفاءته.

ثانياً، يجب أن يعطي توسيع مجلس الأمن أولوية لزيادة تمثيل البلدان النامية وإسماها. إذ تشكل البلدان النامية أكثر من ثلثي عضوية الأمم المتحدة، ولكنها ممثلة بقدر أقل بكثير في مجلس الأمن. وتؤيد الصين تأييداً راسخاً زيادة تمثيل البلدان الأفريقية في مجلس الأمن. وذلك الموقف لا يجيد.

ثالثاً، يجب على أية صيغة للتوسيع أن تكفل للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم فرصاً أكثر في عضوية مجلس الأمن وفي المشاركة في صنعه للقرار.

رابعاً، يجب أن يتمسك توسيع مجلس الأمن بمبدأ التوازن الجغرافي وأن يعبر عن تمثيل مختلف الثقافات والحضارات. وينبغي لصيغ الإصلاح التي تترتب عليها آثار في مناطق معينة أن تحظى أولاً بتوافق الآراء داخل الجماعات الإقليمية المعنية.

وما برحت الصين ترى على الدوام أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يتحقق من خلال عملية تدريجية من المناقشة الديمقراطية الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء. وعملاً بميثاق الأمم المتحدة، ينيط جميع أعضاء الأمم المتحدة ورسمياً بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ويخولون مجلس الأمن بأن يتصرف بالنيابة عنهم في

وتؤيد فيجي أيضاً الجهود لتحرك قدماً بالإصلاح عن طريق اقتراح يطلب من الدول الأعضاء اتخاذ قرارات جادة بشأن التقدم المحرز في عملية التوسيع. ونعتقد اعتقاداً قوياً بأن الوقت حان للقيام بالتزامات حازمة وحاسمة وللسماع للعملية بتحقيق فترات هامة جدا لضمان تحقيق بعض النتائج الملموسة خلال مؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر. وذلك لأننا نتفق مع الأمين العام حينما يقول إن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكون كاملاً من دون إصلاح مجلس الأمن. ومشروع القرار وثيقة تثبت تلك الفكرة.

ويستند أيضاً تأييدنا لمشروع القرار A/59/L.64 إلى ثقتنا بأن النتيجة ستعزز الطابع الديمقراطي للمجلس وخضوعه للمساءلة، وستضم إلى عملية صنع القرار فيه بلداناً أكثر تمثيلاً للعضوية على نطاق أوسع، وخاصة من العالم النامي. وهو يقر أيضاً بقيمة ودرجة إسهاماتها في منظومة الأمم المتحدة عموماً، وفي السلم والأمن وبالذات المهم الذي تؤديه في تنمية من هم أقل حظاً من الآخرين.

وما فتى إصلاح مجلس الأمن قيد المناقشة باستمرار لأكثر بكثير من عقد من الزمن وأجريت بشأنه مناقشات مطولة عبر السنوات القليلة الماضية. ومن شأن زيادة تأخير العملية ألا يجمد الموافقة على قضايا أخرى مهمة فحسب، ولكن سيرسل أيضاً رسالة خاطئة إلى العالم بأننا نحن الأعضاء في الأمم المتحدة نفضل في الوقت الحالي الانتظار بدلاً من اغتنام الفرصة الآن. ونطلب إلى الجمعية العامة أن تنظر إيجابياً في اعتماد مشروع القرار.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية):

تؤدي الأمم المتحدة دوراً لا غنى عنه في الشؤون الدولية.

إن الصين ما فتئت تؤيد زيادة تعزيز الأمم المتحدة من خلال الإصلاح، وهي مستعدة لأن تنضم إلى آخرين في

وبناء على الاعتبارات السالفة الذكر، تعارض الصين معارضة ثابتة تحديد إطار زمني مصطنع لإصلاح مجلس الأمن، وترفض تصويماً قسرياً على أي صيغة لا يزال هناك الكثير من الاختلافات بشأنها.

وتعلّق عضوية الأمم المتحدة بأسرها آمالاً كبيرة على مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر، وتتطلع إلى تحقيق نتائج إيجابية بشأن الإصلاح الشامل للأمم المتحدة بحيث يمكن للمنظمة أن تحافظ على حيويتها وأن تجدد مجدها. وإصلاح مجلس الأمن جزء مهم من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. ومع ذلك، فالإصلاحات في ميادين أخرى على نفس القدر من الأهمية وينبغي ألا يصرفنا توسيع مجلس الأمن عن إجراء مشاورات بشأن مقترحات مهمة أخرى للإصلاح. وطوال عدة أشهر حتى الآن، ظلت المناقشة حول توسيع مجلس الأمن طاغية إلى حد كبير وتكاد تحتطف التحضير لمؤتمر القمة، مما أدى إلى تقليل الاهتمام والمداخلات حيال قضايا رئيسية أخرى مثل التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان، وإصلاح الأمانة العامة. وفي ما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن، فأني إجراء متسرع يتغاضى عن مصالح جميع الجهات سيؤدي إلى انقسام كبير بين الدول الأعضاء، وقد يؤدي إلى إحراز مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر نتيجة لا ترقى إلى توقعاتنا. ولا شك في أن مثل هذه الحالة لا يريد أن يراها أي منا ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لتفاديها.

والصين مقتنعة بأنه ما زال هناك وقت أمام الدول الأعضاء وفرصة للتوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن توسيع مجلس الأمن. وتكمن وسيلة تحقيق ذلك في الإرادة السياسية الأصيلة وروح التوافق من جميع الجهات. فوحدة الدول الأعضاء وتوافق الآراء بينها هما أهم مصدرين قيّمين لدى الأمم المتحدة. وعلى ذلك الأساس، نهضت الأمم المتحدة من حطام الحرب العالمية الثانية. وعلاوة على ذلك، ينبغي على هذا الأساس أن نتصدى في القرن الجديد

الاضطلاع بتلك المسؤولية. وإصلاح مجلس الأمن أمر حساس ومعقد للغاية لأنه ليس حيويًا للسلام والأمن الدوليين فحسب، ولكن أيضاً للمصالح المباشرة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك، فإن اتخاذ قرار بإصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يأتي من جميع الأعضاء في الأمم المتحدة وأن يستند إلى إرادة الأغلبية العظمى من العضوية. وينبغي ألا يلي مجرد شواغل بضع دول أو جزء من العضوية. ولا يمكن للقرارات أن تتمتع بالثقة والتأييد العالميين وأن تخدم المصالح المشتركة وطويلة الأجل لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلا إذا تم التوصل إليها من خلال أوسع توافق ممكن في الآراء.

وفي الوقت الحالي وبعد أكثر من نصف عام من المناقشات المتكررة، تبدو الخلافات التي تحيط بصيغة توسيع مجلس الأمن آخذة في الاتساع بدلا من الانحسار. وقد وضع كل من مجموعة الأربعة ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء والاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة مشاريع قراراتهم أو أفكارهم، ولا يمكننا أن نستبعد إمكانية ظهور أفكار جديدة أخرى في ما بعد. ويظهر بذلك تماما مدى تعقيد مسألة توسيع مجلس الأمن. ومن الإنصاف القول إننا لا نزال بعيدين كثيراً عن إيجاد صيغة يمكن أن تلي شواغل جميع الجهات أو أن تحظى بتأييد واسع النطاق.

وفي ظل هذه الظروف، تحتاج الدول الأعضاء إلى مزيد من الوقت لمواصلة الحوار وإجراء مشاورات كاملة بحثاً عن حل وسط. ولا يريد معظم الدول الأعضاء حملها على التصويت على صيغة لا يوجد بصدها توافق في الآراء واسع النطاق. وعملية حملها على تمرير صيغة غير ناضجة من خلال التصويت يؤدي حتماً إلى انقسامات بين الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية، وبالتالي إضعاف سلطة ودور الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يضر أيضاً ضرراً بالغاً بالهدف الأساسي من إصلاح مجلس الأمن.

يتعلق بإصلاح الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، ألا وهو مجلس الأمن.

ونحن جميعاً متفقون على أن ما نحتاج إليه هو مجلس أمن أقوى وأكثر كفاءة، مجلس له القدرة على اتخاذ القرارات ويتمتع بالسلطة اللازمة لكفالة تنفيذها على الوجه الأكمل. ولهذا السبب ينبغي في رأينا أن يعني إصلاح مجلس الأمن، في جملة أمور، زيادة عدده في كل من فئتي عضويته. وباختيارنا البديل المتمثل في ست مقاعد دائمة جديدة في المجلس، إنما ننفذ ما أعلنناه من دعمنا لتطلعات البلدان التي تقدم إسهامات هامة لمنظومة الأمم المتحدة.

ونرى أيضاً أن تتجلى في زيادة عدد الأعضاء الدائمين عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً برمتها. ولهذا السبب أشرنا مراراً إلى أنه ينبغي أن تتمتع أفريقيا وأمريكا اللاتينية بالتمثيل في عضوية المجلس الدائمة. أما الزيادة في فئة الأعضاء غير الدائمين، التي ينبغي أن تشمل مقعداً إضافياً لمجموعة دول أوروبا الشرقية الإقليمية، حيث تضاعفت عضويتها على مدى الأعوام الـ ١٥ الماضية، فمن شأنها أن تكفل توازناً إقليمياً مناسباً في المجلس.

والأمر الذي دفعنا إلى تقديم مشروع القرار الذي عرضه ممثل البرازيل في بداية هذه المناقشة هو اعتقادنا أننا لا يمكن أن نوائم بين هذه المنظمة والحقائق السياسية الواقعة إلا من خلال قرارات حريئة تتخذ في الوقت المناسب. ويقصد بمشروع القرار هذا أن يحل بأفضل الطرق الممكنة هذه المشكلة المعقدة والعويصة التي يجري التداول بشأنها داخل الأمم المتحدة الآن لمدة تزيد على عقد من الزمان. وفي رأينا أن هذا الحل يحرص على مراعاة مصالح جميع المجموعات الإقليمية وكثير من وجهات النظر المتباينة. وتلقى الصياغة المقترحة بشأن سلطة حق النقض قبولاً واسع النطاق بالفعل.

للتحديات والتحديات الأمنية الجديدة وأن نحقق التنمية والرخاء المشتركين. ويجب ألا ننكر بصورة اعتباطية إمكانية تحقيق توافق في الآراء على توسيع مجلس الأمن من دون أن نبذل أي مساع كثيرة. وتناشد الصين جميع الدول الأعضاء الانطلاق من التفكير في صون وحدة الأمم المتحدة ومصالحها الطويلة الأجل وتحثها على ذلك، وتناشدها بذل كل جهد ممكن لتجنب أي حالة مؤسفة تحمل الدول الأعضاء على اتخاذ قرار بشأن توسيع مجلس الأمن بينما لم تكن الظروف لذلك بعد.

السيد تاويك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): إنني

أتكلم اليوم بصفتي ممثلاً لبلد تظل سلطاته ويظل الرأي العام فيه على اقتناع شديد بأن إصلاح الأمم المتحدة قد آن أوانه وهو ضروري على حد سواء.

وكما أسلفنا الذكر في مناسبات عديدة، يجب أن تتكيف منظومة الأمم المتحدة مع البيئة الدولية الراهنة حتى تتصدى على الوجه الملائم للتحديات والتحديات التي تواجهها اليوم.

وقد شددنا في عرضنا لفكرتنا عن الدور السياسي الجديد للأمم المتحدة على أن أي تغييرات تجرى في منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تتسم بطابع مفاهيمي ومؤسسي. وفيما يتعلق بالفئة الأولى، أحرزنا بعض التقدم بالفعل باعتماد إعلان الألفية. وسوف نتخذ فيما نرجو خطوات أخرى ضرورية في هذا الشأن خلال مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر.

بيد أننا، كما أبرز الأمين العام في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح"، لا يتعين علينا أن ننتظر مؤتمر القمة لانتهاء من جميع الإصلاحات المؤسسية. فبعضها يمكن وينبغي إجراؤه قبل أيلول/سبتمبر. ويصدق هذا خاصة فيما

الوقت لاتخاذ قرار حازم تتجلى فيه حقائق عصرنا واحتياجاتنا وآمالنا.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أتقدم لكم بالشكر سيدي الرئيس على عقدكم مناقشة اليوم. فهذه المنظمة تتطلع منذ فترة من الزمن الآن إلى إجراء مناقشة كهذه.

ومن المهم لنا بادئ ذي بدء أن نشدد على أن الاقتراح المقدم من مجموعة الأربعة ليس بالاقتراح الوحيد المتعلق بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. فهناك اقتراحات أخرى، كما سمعنا اليوم. وأحد تلك الاقتراحات، وقد قدمه "الاتحاد من أجل توافق الآراء" وأيدته الأرجنتين، وجرى تعميمه على جميع الدول الأعضاء يوم الجمعة الماضي، قام بشرحه على نحو واضح وشامل ممثل باكستان في جلسة اليوم، ولهذا السبب فلن أشير إليه.

غير أننا لا يمكننا أن ننكر في هذا السياق أننا شعرنا بقدر من الضغط لكي نناقش مشروع نص لم يحظ بأي توافق في الآراء، ويهمش الجهات الفاعلة الرئيسية في منظمتنا، ومن شأنه أن يحدث انقسامات داخل منظمتنا وإضعافها.

لقد أنشئت الأمم المتحدة كنظام ديمقراطي، كبرلمان متعدد الأطراف ومنتدى للمناقشة يمكن فيه النظر في جميع الخيارات على قدم المساواة. وأصدقكم القول إن عملية التفاوض بشأن إصلاح مجلس الأمن لم تتخذ شكلها النهائي بعد نظرا لعدم التوصل إلى توافق في الآراء. وصحيح أننا نناقش هذه المسألة الآن منذ عدة سنوات في نطاق أفرقة عاملة مختلفة. بيد أننا لم نتمكن بعد من التوصل إلى توافق الآراء الضروري، ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نتجنب فرض أي ضغط وأن نتجنب الاندفاع نحو تصويت أكرر أن من شأنه بث الفرقة في صفوف الدول الأعضاء.

أخيرا، يكفل اقتراح القيام بعد ١٥ عاما باستعراض للحل الذي يحظى بالقبول أننا لن نوجد حلا دائما من نوع ما، بل أننا سنكون قادرين على توشي التغييرات والتعديلات الممكنة في المستقبل.

وبالمضي في عملية زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والبت فيها، سوف نبعث برسالة واضحة مؤداها أننا لن ندخر وسعا في الانتهاء من عملية الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة برمتها. واعتماد مشروع القرار من شأنه أن يحقق بالفعل بعض النتائج الإيجابية الهامة، ولو أنها رمزية في المقام الأول، لأنه سيظهر إصرارا حقيقيا من جانب الدول الأعضاء على الاضطلاع بإصلاح فعلي لمنظومة الأمم المتحدة. كما أن اعتماد مشروع القرار سيتمخض عن نتيجة عملية، ذلك أن زيادة التمثيل في المجلس من شأنها أن تجعله يتخذ قرارات أكثر مشروعية وقوة وتجعله أكثر فعالية في تنفيذها.

ولا يمكننا أن نتفق مع من يقولون إن توسيع نطاق المجلس من شأنه أن يبطئ عملية اتخاذ القرارات وأن يحد من كفاءة المجلس. فنحن نشهد في أوروبا طيلة ما يزيد على ١٠ أعوام عددا من التوسعات في المؤسسات والمنظمات، ولم تؤثر تلك التغييرات الهيكلية في قدرتها على العمل. بل على العكس من ذلك، لا تزال تلك الهيئات تحقق غاياتها وتفسي بولاياتها بالتكيف مع حقائق الواقع السياسي والاقتصادي الجديد. إن فعالية المؤسسات الحكومية الدولية لا تكمن في عدد أعضائها، وإنما في الإرادة السياسية للدول.

وترى بولندا أن هذه المنظمة لا تنقصها الإرادة السياسية. ونرى أن الدول الأعضاء لن تسمح لمنتقدي الأمم المتحدة بالإشارة إلى هذه المناقشة بوصفها نموذجا آخر على بساطة المناقشات التي لا تتمخض عن أية نتائج. وقد حان

أساسية إلى الصراعات فيما بين أعضائه الدائمين. فلم يكن مفهوم العضوية الدائمة، ولا حق النقض، أداة نافعة لكفالة السلام والأمن الدوليين. فكيف يخطر ببالنا أن المجلس سيكون بستة أعضاء دائمين جدد أكثر فعالية واتساما بالمسؤولية في الاضطلاع بمهامه؟ إننا نرى أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك إنما تكون بزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين، لإتاحة مجال أرحب أمام العالم النامي والدول الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وسيكون من الخطير جدا بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة لو أننا اضطررنا الآن إلى التصويت على مشروع قرار لا يحظى لا بالقبول العام ولا بالدعم من قبل جميع الأعضاء الدائمين. وفي رأينا أن فكرة حشد الجميع للتصويت على تعديل قد لا يدخل حيز النفاذ هو أيضا أمر خطير. ولا بد أن نسأل أنفسنا السؤال التالي: هل يجب علينا أن ندفع ثمن إحراز التقدم نحو الإصلاح بسبب عناد بعض الدول التي تريد أن تكسب هيبة من خلال العضوية الدائمة؟ ألا ينبغي لنا أن نحاول التوصل إلى حل منصف ومعقول عن طريق التشاور الديمقراطي والأخذ باتجاه يتسم بالحرر والمسؤولية؟

وفي هذا السياق، نرى أن اقتراح مجموعة "الاتحاد من أجل توافق الآراء" يتجنب تلك المخاطر ويعزز الأخذ بنهج مرن ومنصف على الصعيد الإقليمي ومتسم بالمسؤولية. وهو يرمي إلى تعزيز مشروعية مجلس الأمن، ومن ثم الأمم المتحدة، لأنه يشجع على مزيد من الانفتاح والأخذ بالأساليب الديمقراطية والشفافية والمسؤولية من جانب الدول الأعضاء في المجلس. وهذا لن يتحقق بإضافة أعضاء دائمين جدد من شأن انضمامهم إلى المجلس أن يجد من إمكانيات مشاركة البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأكثر، بصفة خاصة، بلدان العالم النامي، في الأعمال المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين.

وأهمية المسألة قيد النظر تجعل من الضروري في نظرنا أن تتأزر الجمعية العامة في التعاون من أجل تحقيق نتائج فعالة ومشروعة، بالنظر إلى أن قرارات مجلس الأمن، كما تدرك الجمعية، ملزمة للمجتمع الدولي بأسره. ويحدو الأرجنتين أمل قوي أن يجري إصلاح مجلس الأمن وأن تتم بنجاح المناقشات بشأن جميع البنود الأخرى للخطة المتعلقة بالإصلاح، حتى يتسنى للنتائج الدائمة التي تتحقق تعزيز أعمال المنظمة بعد ٦٠ عاما من إنشائها.

وما برحت الأرجنتين، منذ إنشاء هذه المنظمة في عام ١٩٤٥، ترى أنه لا ينبغي وجود فئات مختلفة للعضوية، وما زلنا متمسكين بنفس ذلك الموقف المبدئي. ونعلم أن المجتمع الدولي قبل بذلك التمييز في عام ١٩٤٥ لأسباب تتعلق بضرورة تاريخية لا صلة لها مطلقا بعالم اليوم. ومن الظلم أن نعالج تلك الحالة المجحفة بإضافة مزيد من الإجحاف ومزيد من التفاوت. فلا يبدو من الصواب أو المعقول محاولة شفاء المرض بالإضافة إلى مسبباته.

وفي رأينا أن اقتراح مجموعة الأربعة الوارد في الوثيقة A/59/L.64 من شأنه أن يحدث تمييزا وأشكال هيمنة مصطنعة فيما بين المناطق. ومن الواضح أن ذلك لن يضر فقط بأعمال مجلس الأمن، بل سيعرض أيضا للخطر السلام والأمن الدوليين بإيجاد تفاوتات خطيرة في بعض المناطق تترتب عليها وقائع سياسية شديدة الحساسية. علاوة على ذلك، فإن من شأنه أن يضفي ثقلا غير متناسب على بعض المجموعات الإقليمية التي تعاني من هذا الثقل بالفعل، وذلك بإيجاد مجلس أمن به عدد مفرط من الأعضاء الدائمين. وهذا من شأنه أن يديم موقفا مناقضا للمساواة القانونية بين الدول وأن يعرض تحقيق أهداف الميثاق للخطر.

ندرك جميعا أن مجلس الأمن، في تاريخ هذه المنظمة، فشل مرات عديدة في فرض السلام. ويرجع هذا بصفة

التشجيع على إجراء حوار أكثر مرونة مع الجمعية العامة، فهي الجهاز العالمي الوحيد بين أجهزة المنظمة.

هذه العناصر، الأساليب الديمقراطية، وتوسيع نطاق العضوية، وأساليب العمل، هي في صميم مناقشاتنا. وقد أعدت مجموعات مختلفة من البلدان وثائق ومشاريع قرارات تعرض وجهات نظرها. وقد أثرت جميعها هذه المناقشة بشأن الإصلاح ومن ثم فهي شيء طيب.

أما الوثيقة بشأن "الأثر التعاقبي" (A/59/856، المرفق)، المقدمة من كوستاريكا، فتوجه الاهتمام إلى تمثيل الأعضاء الخمسة الدائمين في كافة أرجاء منظومة الأمم المتحدة. وقد يعني هذا أن تنشأ حالة لا يقتصر فيها إحداث هذا الأثر التعاقبي على خمسة بلدان، بل قد يسببه ١١ بلداً.

وبأخذ تلك الأهداف بعين الاعتبار، لم نعمل فقط على التوصل إلى توافق في الآراء، بل على صوغ مقترحات محددة تجعل في الإمكان إعداد صيغ للتوسع مستندة إلى مبدأ التساوي في السيادة؛ صيغ توحدنا بدل أن تفرق بيننا؛ صيغ تمكننا من ممارسة تعددية الأطراف الديمقراطية برؤية واسعة ومرنة وشاملة.

ومن شأن الاقتراح الذي تقدمنا به مع "الاتحاد من أجل توافق الآراء" أن يتيح توسيع نطاق مجلس الأمن وتحسين الفرص أمام جميع أعضاء المنظمة في العمل بالمجلس. كما أن من شأنه إتاحة القيام بإصلاح بسيط يسمح بأن تنعكس فيه مصالح الجميع بطريقة أو أخرى.

والمهم الآن أن نحافظ على الوحدة وأن نفكر في الأمم المتحدة برؤية طويلة الأجل، ساعين لتحقيق كفاءتها وفعاليتها.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالانكليزية): في غضون شهرين سيجتمع رؤساء دولنا أو حكوماتنا لما قد يكون أهم اجتماع تعقده الأمم المتحدة منذ فترة طويلة.

لذلك نحث متبني الوثيقة A/59/L.64 على عدم السير بنا إلى تصويت انقسامي من شأنه أن يزيد من إضعاف المنظمة. ونرجو من جميع الأعضاء أن يؤيدوا اقتراحنا. كما نرجو منكم، سيدي الرئيس، الاستمرار في إجراء المشاورات حتى تتمكن من التوصل إلى توافق الآراء الذي تستحقه هذه المنظمة بعد ٦٠ عاماً من قيامها.

السيد لوندونيو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية):

نتوجه لكم بالشكر سيدي الرئيس على إتاحة هذه الفرصة الإضافية لنا لتوسيع نطاق المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونرى أن المناقشة المفتوحة الواسعة الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء تمثل أفضل طريقة لإحراز تقدم بشأن الإصلاح الذي ناقشه حالياً. كما نرى أننا ينبغي ألا نضع لأنفسنا حدوداً زمنية لبلوغ اتفاق بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ويستند موقف كولومبيا إلى مبادئ واعتبارات معلومة جيداً للجميع وترجع إلى الوقت الذي ناقشنا فيه إنشاء هذه المنظمة. وقد أعربت كولومبيا على الدوام عن معارضتها لحق النقض، كما صوتنا معارضين له في سان فرانسيسكو لأننا رأينا أن من شأنه إدخال عنصر مناهض للديمقراطية في عملية صنع القرار، وأنه لا يعكس مبدأ تساوي الدول في السيادة. وما زلنا متمسكين بذلك الاعتقاد اليوم؛ ولهذا السبب لا نرى من المناسب توسيع نطاق حق النقض لدى النظر في زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. وعليه فإننا نؤيد التوسع الضروري للمجلس عن طريق إدخال أعضاء جدد في فئة الأعضاء غير الدائمين.

ومن المهم أيضاً إجراء استعراض لأساليب عمل المجلس لجعلها أكثر شفافية وكفالة تحسين التواصل مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة. وبالمثل، يجب تحسين الخضوع للمساءلة. وفي هذا الصدد، نرى من الضروري

أولاً، إننا نؤيد تأييداً تاماً توصية الأمين العام بعدم توسيع حق النقض (الفيتو). ونفضل تقييد استخدام الفيتو وتعزيز ثقافة خالية من استخدامه. وفي رأينا فإن اعتماد حقوق جديدة لاستخدام الفيتو، حتى إن كانت مقيدة كما في مشروع القرار الحالي لمجموعة الأربعة، لن يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح.

ثانياً، إننا نرحب بإدراج نص للاستعراض، ولكننا نود أن نرى المزيد من تعزيزه وجعله دورياً. ويمكن لذلك الاستعراض أن يراعي المعايير ذات الصلة بالتزامات أعضاء المجلس بالإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين. ومن شأن الوفاء بتلك المعايير أن يضيف شرعية لاستمرار مركز العضوية الدائمة. ولذلك، فإننا نفضل أن نشهد إنشاء آلية صريحة تمكن الدول الأخرى الأعضاء من استعراض أداء الأعضاء الدائمين الجدد، واستبدالهم، بدعم أغلبية الثلثين، إذا أخفقوا في تحمل مسؤولياتهم. وينبغي ألا يكون استبدال عضو دائم جديد أمراً يسيراً، ولكن ينبغي أن يكون ممكناً بدون اللجوء إلى الإجراءات تغيير الميثاق.

ويشكل إجراء إصلاح لمجلس الأمن بأوسع دعم ممكن بين الدول الأعضاء أمراً ضرورياً. وينبغي أن نخطى بمجلس تمثيلي وشرعي وخاضع للمساءلة.

السيد ساريغا (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): إن المناسبة الكبرى التي تحدث في أيلول/سبتمبر من هذا العام ستوفر لنا فرصة فريدة لاتخاذ خطوات حاسمة نحو تنفيذ إعلان الألفية والوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، بينما تضمن في الوقت نفسه تحقيق عالم أكثر سلامة وأمناً. والأمر الذي يحظى بأقصى أهمية هو أن تتحمل جميع البلدان المسؤولية عن تنفيذ الالتزامات التي قطعت في مؤتمر قمة الألفية.

وسيوفر لنا مؤتمر القمة المقبل أيضاً فرصة تاريخية لتحديث الأمم المتحدة وتكييفها تجاه تحديات القرن الجديد.

ويجب علينا الاتفاق على إصلاحات شاملة وجريئة وعملية المنحى لتعزيز الأمم المتحدة والمواءمة بينها وبين عالم اليوم.

لقد كانت الهجمات الدنيئة التي وقعت في لندن الأسبوع الماضي أبشع تذكارات بالأهمية الملحة لإيجاد حلول عالمية للتهديدات العالمية. ويلزم أن نتخذ قرارات عملية للإصلاح، لها جداول زمنية حسب الاقتضاء، في جميع المجالات الأربعة قيد المناقشة وهي: التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان، والإصلاح المؤسسي. وإذا استطعنا تحقيق ذلك، فإن مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر سيحالفه النجاح.

والتوصل إلى إصلاح لمجلس الأمن هو من أشق المهام، كما أنه من أهمها. ويلزم أن تنعكس في تكوين المجلس وحجمه وطرق عمله حقائق عالم اليوم لكي يظهر بمظهر الجهاز ذي الصلة بالواقع المتمتع بالمشروعية. ولذا، فإن اتخاذ قرار أمر عاجل وينبغي اتخاذه قبل عقد مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. وعدم اتخاذ إجراء ليس بديلاً.

ومنذ أن اعتمد الميثاق قبل ٦٠ عاماً، برز عدد من البلدان، بما فيها بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بوصفها دولاً رئيسية سياسياً واقتصادياً. وينبغي أن تعطى تلك البلدان دوراً في أعمال المجلس يبين أهميتها وإسهاماتها للأمم المتحدة. ونرحب بحقيقة أن الدول الأفريقية تبدي استعداداً للإعراب عن تطلعاتها.

إن إجراء إصلاح لمجلس الأمن بحاجة إلى أوسع دعم ممكن لكي يعتبر شرعياً. وينبغي أن تساعدنا هذه المناقشة في جهودنا الرامية إلى تأمين ذلك الدعم الواسع.

وتلاحظ السويد مشاريع القرارات المختلفة التي قدمت إلينا. ونتعاطف مع تطلعات مجموعة الأربعة إلى توسيع تمثيلها في المجلس. ولدينا بعض الشواغل إزاء جانبيين لمشروع قرار المجموعة، نظراً لأننا نريد أن نرى مجلساً للأمن أكثر شرعية وفعالية ومسؤولية.

السيد فيليبي باليسترا (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): أود، بالإشارة إلى العمل الإرهابي المفجع والوحشي الذي ارتكب في لندن، أن أؤكد من جديد، بالنيابة عن حكومة جمهورية سان مارينو وشعبها، على إدانتنا الشديدة لأي عمل إرهابي وأن أعرب عن أعمق مشاعر العزاء لحكومة المملكة المتحدة ولأسر الضحايا.

وأود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة لمناقشة مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الأربعة وجميع الاقتراحات الأخرى المتعلقة بتوسيع مجلس الأمن. وسأحاول أن أكون واقعيًا جدًا وأن أشدد على بعض النقاط، لأن كل الكلام - بل كلام أكثر من اللازم - قيل عن تلك المسألة.

وترى سان مارينو أن إجراء تصويت في وقت صعب ودقيق للأمم المتحدة سيكون سببًا للشقاق بشكل بالغ وينشئ انقسامات بين البلدان، ويقلل المصداقية، وقبل ذلك، يضعف المنظمة.

إن مشروع القرار A/59/L.64، إلى جانب عرضه عوامل أساسية لا تتفق معها سان مارينو، يفتح الطريق لحدوث تأثيرات لا يمكن لأي منا أن يقدرها، ويمكنها أن تقيد مشاركة البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم في العديد من أجهزة الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، تترتب على مشروع القرار بعض المشاكل الإجرائية. فعلى سبيل المثال، وفقا لمشروع القرار، تشرع الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز ١٢ أسبوعًا بعد اعتماده في إجراء تصويت لانتخاب الأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن. ونظرًا لأن مشروع القرار بمثابة توصية للدول الأعضاء ولا يصبح نافذًا إلا بعد تصديق ثلثي الأعضاء، فإن مجلس الأمن الموسع لن يكون قائمًا بعد. فكيف يمكننا أن نعين وننتخب أعضاء جددًا لجهاز ليس

ولا بد من عدم فقدان الزخم القائم الآن لتحقيق الإصلاح المؤسسي. ولئن كنا نشدد على أهمية تنشيط الجمعية العامة والحاجة إلى إعادة تثبيت مكانتها السياسية ونطالب بدور أقوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإننا أيضًا نؤيد إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه.

وترى فنلندا أن أي إصلاح للمجلس لا بد أن يرمي إلى زيادة شرعيته وفعاليته على حد سواء. كما ينبغي أن تنظر العضوية الواسعة للمنظمة إلى المجلس الفعال حقًا في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بوصفه أكثر شرعية. وفي الوقت نفسه، فإن المجلس الأكثر تمثيلًا وبالتالي الأكثر شرعية سيكون، في الأجل الطويل، أكثر فعالية في الاضطلاع بوظائفه.

وبالتالي، فإن فنلندا تؤيد توسيع المجلس في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء. ولكن، لكي يكون المجلس أكثر فعالية وشرعية على السواء، ينبغي ألا يمدد حق الفيتو إلى الأعضاء الدائمين الجدد تحت أي ظرف من الظروف. كما تؤيد فنلندا بشدة إصلاح أساليب عمل المجلس بغية جعلها أكثر شفافية وشمولية وشرعية.

وتتفق فنلندا مع رأي الأمين العام بأنه ينبغي لنا أن نتخذ قرارًا بشأن تلك المسألة الهامة قبل انعقاد مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر. كما نوافق على أنه، حتى إذا كان من الأفضل اتخاذ الإجراء بتوافق الآراء، يجب ألا يصبح ذلك ذريعة لتأجيل اتخاذ الإجراء.

وفي الختام، تؤيد فنلندا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/59/L.64، وستصوت مؤيدة له عندما يطرح للتصويت. وفضلًا عن ذلك، أود أن أضيف إننا أعربنا في السابق وفي عدد من المناسبات عن تأييدنا لتطلع اليابان وألمانيا إلى أن يتم انتخابهما عضوين دائمين في مجلس الأمن الموسع.

السيد سر كسنيس (ليتوانيا): (تكلم بالانكليزية):
أود أن أشكرك، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع
للجمعية العامة.

لقد قيل الكثير عن إصلاح مجلس الأمن منذ إصدار
تقرير الفريق الرفيع المستوى في شهر كانون الأول/ديسمبر
الماضي. والواقع أنه قيل الكثير طوال السنوات العشر الماضية
أو ما يقرب من ذلك، وما ورقة السفير رجالي سوى مثال
واحد على ذلك. وبعبارة أخرى، كان لدينا الكثير جدا من
الوقت حتى نتكلم. وقد أزف الآن وقت الانتقال من الأقوال
إلى الأفعال، حتى إذا لم يتوفر توافق الآراء المرغوب فيه.

الآن هو وقت العمل، لأن فشلنا في اتخاذ إجراء الآن
لن يؤدي إلا إلى إدامة الوضع الراهن، وإلى إحباط الآمال في
التمثيل العادل لجزء كبير من العالم، خاصة بالنسبة للعالم
النامي. كما أن الفشل في اتخاذ إجراء الآن سيتركنا منهكين
من الوعود المتكررة بالإصلاح التي لم تنفذ. ولا نريد لهذا
الإهناك أن ينتشر في مجالات أخرى من عملية إصلاح الأمم
المتحدة، الأمر الذي يجرنا من الزخم والصكوك والوسائل
الضرورية للمعالجة الملائمة للشواغل والتحديات العالمية،
ويحبط آمال الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم، الذين
تمثل الأمم المتحدة للعديد منهم الأمل الرئيسي في أن يحيا
حياة كريمة. فلنكمل هذه الخطوة الأولى في عملية الإصلاح
الشامل ولنركز على ما يمكننا أن نحققه في مؤتمر قمة شهر
أيلول/سبتمبر.

لقد اختارت ليتوانيا أن تنضم إلى مقدمي مشروع
قرار مجموعة الأربعة بغية جعل مجلس الأمن أكثر شفافية
وديمقراطية في أساليب عمله وأكثر تمثيلا في ما يتعلق بالحقائق
العالمية الحالية والمستقبلية.

ولا نقول إن مشروع القرار ممتاز. ولكن بالنسبة لنا،
فهو مشروع القرار الوحيد الممكن اعتماده من بين مشاريع

موجودا بعد؟ فالمبادئ القانونية والحس السليم يقتضيان
ألا نشرع في التصويت إلا بعد الإنشاء الفعلي لمجلس الأمن
الموسع.

إن مجموعة الأربعة أخفقت في أن تقدم إلى المجتمع
الدولي الدليل على أن مجلس الأمن، كما تتصوره المجموعة،
سيكون يمثل كفاءته أو أكثر كفاءة. وتعلمنا التجربة أن
زيادة العدد تخفض الكفاءة. وفي الواقع، كيف يمكننا أن
نتصور مجلسا للأمن أكثر كفاءة مع تمكين أكثر من ضعف
عدد البلدان الأعضاء فيه من استخدام الفيتو؟ ومجلس الأمن
لا يتحمل أن يتخلى عن كفاءته وفعالته لأنه يشكل
الجهاز الوحيد للأمم المتحدة الذي لا بد أن يتصرف على
نحو عاجل وفوري وهو أنشئ لذلك الغرض. وفي هذا
الصدد، أود أن أعلن تأييدنا للورقة المقدمة من سويسرا
وليختنشتاين.

إلا أن سان مارينو تتفق مع المبدأ الوارد في الاقتراح
المعمم من جماعة "الاتحاد من أجل توافق الآراء". ونعتقد أن
ذلك الاقتراح يظهر قدرا أكبر من المرونة. وبإمكان الجمعية
العامة أن تحتفظ بالحق في انتخاب الأعضاء غير الدائمين.
ومن شأن مشروع القرار أن يكفل التناوب المتواتر للبلدان
الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسيعزز الخضوع للمساءلة ويزيد
تمثيل البلدان النامية ويسمح بإعادة انتخاب البلدان ولذلك
يجعل وجودها محسوسا بدرجة أكبر في المنظمة.

إن العالم يتوقع أن يرى منظمنا هيئة متحدة ومنتجة
وذات كفاءة، لأن تحديات عصرنا تتطلب ذلك. ولذلك
نعتقد أن من الملائم بقر أكبر أن نكرس وقتا كافيا للتوصل
إلى أوسع اتفاق ممكن بدلا من أن ندفع بمشروع قرار من
شأنه بالتأكيد أن ينقل صورة لمنظمة منقسمة تدار لمصالح قلة
متميزة.

موضوعي نزيه على أعمال وإسهامات أعضاء المجلس إزاء التوقعات الجماعية بأمن أفضل وبالسلام ومن تقييم وفائهم بهذه التوقعات.

ونود أن نرى، كحل مثالي، أوسع اتفاق ممكن بشأن إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك توسيع عضويته. ولكننا نعيش في عالم واقعي. فلنتسم بالواقعية ونمنع التدرع بغياب توافق الآراء كمبرر للتقاعس عن العمل.

يمكننا أن نواصل الجدل حول القضية سنوات كثيرة قادمة، وننكر حق العضوية في مجلس الأمن على المناطق التي يمكنها أن تحقق أكبر مكسب أو أن تخسر من نتائج عمل المجلس. ولكن الخسارة لن تقتصر على العالم النامي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إذا فشلنا في تعديل المجلس لكي يتصدى للتحديات العديدة الماثلة أمامنا. فهي ستكون خسارة لنا جميعاً، لأنه، مثلما قلنا مراراً وتكراراً في قاعة الجمعية هذه، لا توجد تنمية من دون أمن ولا يوجد أمن من دون تنمية. ونظراً لتلك الرابطة التي لا تنفصم فإننا إما نخسر جميعاً أو نكسب جميعاً.

السيد مورر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في شكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة اليوم لمناقشة إصلاح مجلس الأمن.

لقد أتاحت لبلدي الفرصة في مناسبات عدة أثناء المناقشات غير الرسمية خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة ليعلن موقفه في مسألة إصلاح مجلس الأمن. وذلك الموقف تم تلخيصه في النص الذي جرى توزيعه.

معروض علينا اليوم مشروع قرار يقترح نمطاً وأسلوباً محدداً لإصلاح المجلس. وقد جاء نتيجة أشهر عديدة من عمل مؤلفيه للتعريف بالاقترح ومراعاة اقتراحات وآراء الدول الأعضاء.

القرارات المعروضة، مشروع يجعل تكوين مجلس الأمن يعبر عن النمو الفعلي في عضوية الأمم المتحدة على مر السنين ويعطي المجلس شرعية إضافية بزيادة كل من أعضائه الدائمين وغير الدائمين.

والواقع أن مشروع القرار يوفر تحسينات لجميع المناطق، بما في ذلك الجماعة الإقليمية التي تضم بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، والتي كادت عضويتها تتضاعف عبر العقد الماضي، والتي شهدت بعضاً من أشد التحولات السياسية والاقتصادية إثارة للاهتمام والإعجاب في السنوات الأخيرة.

والأهم من كل ذلك، يوفر مشروع القرار فرصة ملائمة لتحسين تمثيل البلدان النامية في مجلس الأمن، بما في ذلك إضافة مقاعد دائمة. ونعتقد أن العالم النامي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يستحق الحصول على مقاعد دائمة. ونحن لا نرى كيف يمكن أن تؤدي استدامة واقع يرجع إلى عام ١٩٤٥ بالاحتفاظ بعدد المقاعد الدائمة على ما هو عليه إلى تحسين قدرة المجلس على التصدي بفعالية أكبر لتحديات القرن الواحد والعشرين.

إن العضوية الدائمة ميزة، ولكنها في المقام الأول تلقي بمسؤولية كبيرة عن الإسهام بشكل كبير ومنظمة في السلم والأمن الدوليين. ولذلك رحبنا دائماً باقتراحات منح البلدان التي لديها الموارد والقدرة والإرادة لتقديم مساهمة كبيرة بشكل خاص في عمل مجلس الأمن فرصة المشاركة في صنع القرار على أساس متواصل دائم.

والجدير بالذكر أن مشروع القرار، بنصه على إجراء استعراض، إنما يوفر إمكانية حقيقية لتعديل وتكييف إضافي لمجلس الأمن لكي يتفق مع الحقائق الدولية المتغيرة ويكفل وفاء الأعضاء الدائمين الجدد بوعودهم. ومن شأن شرط الاستعراض أن يمكننا كلنا، بصورة جماعية، من إصدار حكم

وفي ما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن، لقد أتاحت لجميع الدول الأعضاء الفرصة لدراسة المقترحات التي قدمتها سويسرا في وثيقة وزعت على جميع البعثات في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يأخذ جزئياً في الحسبان التوصيات التي تهم سويسرا بها اهتماماً قوياً على نحو خاص. بيد أنه لا يلي ثلاثة شواغل نعتبرها نحن أيضاً ذات أهمية خاصة.

أولاً، ينبغي ألا يكون من الممكن بعد الآن أن يمارس الأعضاء الدائمون الحاليون حق النقض حينما يطلب إلى المجلس أن يتخذ إجراء بشأن حالات الإبادة الجماعية أو المجازر الواسعة النطاق أو التطهير العرقي أو انتهاكات خطيرة أخرى للقانون الإنساني الدولي. ذلك الاقتراح، الذي تم تلقيه بجرارة خلال مناقشاتنا غير الرسمية منذ كانون الثاني/يناير، ينبغي ألا يكون قبوله صعباً وأن يحظى بتوافق الآراء.

ثانياً، ينبغي لمجلس الأمن أن يحجم بأي سبيل ممكن عن ممارسة دور تشريعي. وينبغي له أن يحدد الحالات المستعجلة والاستثنائية التي يمكنه فيها أن يحمل على القيام بذلك، وأن يضمن في تلك الحالات الاستماع إلى وجهات نظر جميع الدول الأعضاء ومراعاتها في عملية صنع القرار.

ثالثاً، حينما تتضمن نظم الجزاءات التي يعتمدها مجلس الأمن قوائم بالأفراد أو الكيانات، ينبغي للجان الجزاءات أن تتخذ إجراءات دقيقة لاستعراض أوضاع أولئك الأفراد أو تلك الكيانات التي تدعي أنها وضعت أو أقيمت خطأ في تلك القوائم. وكما أكد الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، من الضروري ضمان الامتثال لقواعد واتفاقيات حقوق الإنسان. وسويسرا تقترح إدراج هذه المقترحات في الفقرة ٨ من النص لأنها على اقتناع بأنها ستزيد عدد البلدان التي يمكنها أن تؤيد مشروع القرار، وستستجيب إلى الدعوة التي وجهها إلى الجمعية

وبينما تقر سويسرا بتلك الجهود، فهي ترى أنه ينبغي التعامل بقدر أكبر من الوضوح مع ثلاثة أسئلة مهمة.

أولاً، تعارض سويسرا منح حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد. فنحن انضمنا إلى الأمم المتحدة قبل عامين ونصف بعد استفتاء للشعب السويسري الذي بعث برسالة واضحة لا نزاع فيها من جميع القوى السياسية بأن شعبنا يرتاب في جميع الامتيازات ويعارضها. وخاصة حق النقض. ولدى تعديلنا مجلس الأمن حتى يتكيف مع الحقائق الدولية الجديدة يجب علينا أن نتجنب تعزيز جوانبه المنطوية على مفارقة تاريخية. إن مشروع القرار يتضمن قيوداً نرحب بها، ولكنه لا يزال يحتوي على أوجه غموض ينبغي إزالتها.

ثانياً، فيما يتعلق بشرط الاستعراض في الفقرة ٧ من مشروع القرار، تؤيد سويسرا الاقتراح الذي عرضه قبل وقت قليل ممثل السويد بهدف تيسير إجراء الدول الأعضاء استعراضاً دورياً أصيلاً لتكوين مجلس الأمن.

واتخاذ قرار بإضافة أعضاء دائمين جدد إلى مجلس الأمن قد يكون أيسر إذا توفرت للدول الأعضاء القدرة على أن تعرب دورياً عن رأيها في تكوينه. وإذا اقتضى الأمر عن طريق تصويت يمثل أغلبية الثلثين للجمعية العامة، ينبغي أن تكون لديها إمكانية استبدال أعضاء دائمين حديثي الانتخاب لم يعد إسهامهم في تحقيق أهداف المنظمة متطابقاً مع توقعات الأغلبية الكبيرة من الدول الأعضاء. وذلك التكييف، الذي قد يبدو نظرياً بعض الشيء، مهم إلى الحد الذي فيه يخفف قوة فكرة الاستدامة، وهي فكرة تسبب مشاكل كثيرة لعدد كبير من الدول.

ونلاحظ باهتمام التفسيرات التي قدمها الممثل الدائم للبرازيل في مستهل هذه الجلسة والتي تضمنت أن الاستعراض ينبغي أن يراعي فعالية وتكوين المجلس. ونأمل أن ينعكس ذلك في نص مشروع القرار.

بما في ذلك الأصغر والأكثر عزلة، ولكن المسألة المعروضة تتعلق بوقت اتخاذ هذه الهيئة لتلك القرارات.

وتعتقد توفالو أن الوقت قد حان لأن نتخذ قرارا بشأن إيجاد مجلس أمن يكون أكثر عدلا وتمثيلا. ونعتقد أن الأساس المنطقي والتبرير والطرائق لتوسيع مجلس الأمن قد درستها جميع الدول الأعضاء دراسة ممتازة وأجرت مشاورات بشأنها منذ عرضها في تقرير الأمين العام وتقارير أخرى ذات صلة صادرة عن الأمم المتحدة. ونرى أن المسألة، ما لم تحل الآن، ستصبح العقبة على طريق جهودنا الجارية لتحقيق إصلاحات أكثر شمولا في الأمم المتحدة لأغراض منها، على نحو خاص، تعزيز التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع.

وتؤيد توفالو مشروع القرار A/59/L.64 الذي عرضه الممثل الدائم للبرازيل وهي وافقت على المشاركة في تقديمه، اقتناعا منها بأنه منصف ومتوازن وبأنه ينهض بما هي أساسا توصيات تقارير الأمم المتحدة ذات الصلة والآراء المعرب عنها خلال مناقشات وحوارات ومشاورات مكثفة. والأهم أنه ينص أيضا على مجلس أمن أكثر تمثيلا يكون فعالا في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن تلبية الشواغل الأمنية لجميع البلدان، وخصوصا شواغل الدول الأصغر.

وعلى سبيل المثال، وكما يذكرنا في الوقت المناسب تقرير الأمين العام "في جو من الحرية أفسح"، يتعلق أمننا في توفالو أيضا بالآثار الضارة المترتبة على الترددي البيئي، وخصوصا على تغير المناخ وارتفاع منسوب البحر، وهي آثار تهدد أمننا. وكما أكد الأمين العام فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو ستدفع، إن لم تقم بالعمل، ثمنا باهظا لأعمال الآخرين.

ونعتقد أن مشروع القرار المعروض علينا سيتيح وضع إطار ليس لمجلس أمن موسع فحسب، ولكن أيضا

العام في وقت سابق الممثل الدائم للأردن القاضية بتوفير مزيد من التفاصيل المتعلقة بأساليب عمل المجلس.

إن إصلاح مجلس الأمن ضروري، واتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع تدير جاد وهام. ويجب على الجمعية العامة أن تتخذ إجراء، وبممكنها أن تفعل ذلك بتصميم. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى بذل جهد إضافي لضمان أن يسهم الإصلاح الفعلي لمجلس الأمن إسهاما تاما في العمل الجماعي الذي نتخذه معا من أجل تحسين المنظمة ضمن عملية الإصلاح الراهنة. وطيلة شهور كثيرة نوقش إصلاح مجلس الأمن على أساس مبادئ ومعايير ومواقف يجري على نطاق واسع الإقرار بمشروعيتها: مساواة الدول، ومبدأ المسؤولية المميزة على أساس القدرة على العمل، وتوازن القوى عن طريق الاعتراف بدول جديدة، وأيضا الاستقرار والاستمرار والمرونة. وفيما يتجاوز هذه المبادئ، من الضروري العثور على سبل ووسائل لإتاحة الحل التوفيقية بشأن مسائل ملموسة، بما في ذلك فكرة الاستدامة، وحق النقض وأساليب العمل، بقصد توسيع مجموعة البلدان التي يمكنها أن تؤيد عن اقتناع التوسيع المقترح.

السيد سوبوغا (توفالو) (تكلم بالانكليزية):

تشرف توفالو بأن تأخذ الكلمة وبأن تسهم في المناقشة البند ٥٣ من جدول أعمال الجمعية العامة. ويود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي، على الدعوة إلى إجراء هذه المناقشة الهامة جدا.

إن المسألة المعروضة في هذه المناقشة، في رأينا، ليست متعلقة بكيفية اتخاذ الجمعية العامة لقرارات تمس الحاجة إليها لجعل الأمم المتحدة أكثر انعكاسا لوقائع القرن الحادي والعشرين وأكثر قدرة على التصدي لهذه التحديات وأكثر مشروعية وفائدة بالنسبة إلى جميع المناطق والبلدان،

مما ينبغي، نرى أن الحجم المقترح أفضل تمثيلا لحجم عضوية الأمم المتحدة في الوقت الراهن. ومجلس الأمن إذا بلغ عدد أعضائه ٢٥ عضوا، لن يكون بالضرورة أقل كفاءة من المجلس الحالي شريطة تنقيح أساليب عمل المجلس. وفيما يتعلق بهذه النقطة، نؤيد الجهود المبذولة في هذا الصدد بقيادة سويسرا.

لقد قضت الجمعية العامة أعواما كثيرة تتدبر مسألة إصلاح مجلس الأمن دون أن تتوصل إلى توافق في الآراء. ويجب علينا أن نستفيد من الزخم الحالي لإحراز تقدم بشأن إيجاد نموذج صالح للتطبيق. وسوف يتيح اعتماد مشروع القرار الآن لنا أيضا أن نعيد توجيه اهتمامنا الكامل نحو الكثير من المسائل الأخرى الهامة ضمن خطة إصلاح الأمم المتحدة.

فلعلنا نغتنم هذه الفرصة النادرة. ولعلنا نتحرك قدما للأمام ونقوم بتعديل مجلس الأمن حتى يتوافق بشكل أفضل مع حقائق الواقع الذي يواجهه جيلنا.

السيد بنجوا (بوتان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتوجه لكم بالشكر سيدي على عقدكم هذه الجلسة الهامة.

لقد اشتركت بوتان في تقديم مشروع القرار A/59/L.64 لأننا نرى أنه يقدم للجمعية العامة مقترحات عملية لإصلاح مجلس الأمن. وقد حان الوقت لتتخذ الجمعية العامة إجراء حاسما في هذا الشأن. ولدى وفدي اقتناع بأن المقترحات الواردة في مشروع القرار تلي رغبة الأعضاء في جعل مجلس الأمن أكثر كفاءة وتمثيلا لحالة العالم الراهنة.

ومشروع القرار يقترح زيادة عدد أعضاء المجلس في كل من الفتتين الدائمة وغير الدائمة بحيث يكون حجمه كبيرا بما يكفي لتمثيل الدول الأعضاء الـ ١٩١، دون أن تصعب إدارته. وهو يسعى لإيجاد توازن منصف وعادل في الفئة الدائمة بزيادة عدد أعضاء المجلس، مما يتيح أن تمثل فيه

مجلس أمن يكون أكثر تلبية للشواغل الأمنية لجميع الأمم وأكثر مسؤولية أمامها - مجلس سيراغي أيضا الأمن البيئي وسيدرجه في جدول أعماله.

ومرة أخرى، تود توفالو أن تعرب عن تأييدها القوي لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/59/L.64، وتناشد الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة أن تؤيده.

السيدة سيلكالنا (لاتفيا) (تكلمت بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على إجراء هذه المناقشة الحسنة التوقيت. واسمحوا لي بأن أضيف بعض الملاحظات الموجزة تأييدا لمشروع القرار المعروض علينا.

لاتفيا تشارك في تقديم مشروع القرار اعتقادا منها بأنه يفتح الطريق أمام نموذج متوازن وناجح لإصلاح مجلس الأمن. ونؤيد تأييدا قويا إنشاء مقاعد دائمة جديدة. ومجلس الأمن بحاجة إلى أن توفر له على نحو أفضل الوسائل الدبلوماسية والمالية، والعسكرية عند الاقتضاء، للتصدي للتحديات الأمنية المتطورة التي نواجهها نحن جميعا. ونعتقد أن الاستمرار والاستقرار اللذين توفرهما المقاعد الدائمة لا يمكنهما سوى تعزيز الفعالية الإجمالية لمجلس الأمن.

وتلاحظ لاتفيا أن مشروع القرار يتيح فرصا أكبر لأن تشارك كل المجموعات الإقليمية في عمل مجلس الأمن. ونرحب على نحو خاص بإنشاء مقعد غير دائم إضافي لمجموعة دول أوروبا الشرقية، وهي المجموعة التي زادت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. وبوصفنا منطقة حقق فيها عدد كبير من الدول مؤخرا عملية انتقال سلمية من الحكم الشمولي إلى الديمقراطية، فبوسعنا أن نقدم إسهاما بناء في أعمال مجلس الأمن.

ونعرب عن ترحيبنا أيضا بإدراج عملية للاستعراض في مشروع القرار وبترك مسألة حق النقض جانبا. أما عن المخاوف من أن يكون مجلس أمن مكون من ٢٥ عضوا أكبر

البلدان من كافة المناطق ومن جميع مستويات التنمية على اختلافها. كما يسعى للتوسع في المقاعد غير الدائمة حتى يكون لجميع البلدان صغيرها وكبيرها فرصة أكبر في العمل بالمثل. وعلاوة على ذلك، يقترح إطاراً زمنياً واضحاً لاستعراض فعالية المجلس بعد إصلاحه، بما في ذلك مسألة ممارسة الأعضاء الدائمين الجدد لحق النقض. والمقترحات المتعلقة بأساليب عمل المجلس هي، فوق كل شيء، أكثر المقترحات شمولاً حتى الآن وتفسح مجالاً لإشراك بلدان صغيرة مثل بلدي بشكل أوثق في أعمال مجلس الأمن.

لقد شهدت الأشهر القليلة الماضية زحماً جديداً في مناقشاتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويمثل مشروع القرار المعروض علينا نتاج مشاورات مكثفة وواسعة على مدى الأشهر الأخيرة. كما يتيح أنسب فرصة من حيث التوقيت لأن تثمر مناقشاتنا التي استغرقت ما يزيد على عقد من الزمان من أجل التوصل إلى مجلس أمن أكثر تمثيلاً وشفافية وفعالية.

وفي أيلول/سبتمبر، سوف يجتمع قادتنا في الأمم المتحدة لإعطاء وجهة جديدة للمنظمة وللنظام المتعدد الأطراف. وسوف تسهم المقترحات التي تتضمنها الوثيقة A/59/L.64 في هذا التوجيه الجديد وفي نجاح مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. ووفدي يحدوه الأمل أن تغتنم جميع الدول الأعضاء هذه الفرصة التاريخية وتدعم مشروع القرار المذكور.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.